International Journal of Academic Researchs Studies Year:2, Number:2, Haziran/June 2019, s.302-322

Article Arrival Date/ Yayın Geliş Tarihi
19.05.2019

The Publication Date/Yayınlanma Tarihi
30.06.2019

مجتمعات ولايات المغرب العثمانية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي مقارنة سيوسيو تاريخية

أ- مقصودة محمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
المركز الجامعي نور البشير البيض/ الجمهورية الجزائرية
Histmak12@gmail.com

المقدمة :

تتمتع بلاد المغرب بكثافة تاريخية جعلت ماضيها مستمرا في حاضرها، ولأن التاريخ هو الذاكرة الجماعية بامتياز، فإن العودة إليه تقصيا وتحليلا ومقارنة قضية منهجية بالغة الأهمية لتفسير وفهم الحاضر و استشراف المستقبل.

وحيث أن الاقتصار على دراسة التاريخ المحلي القطري تقدم صورة مجتزئة مبتورة لخلوها من أبعاد التأثير والتأثر الخارجية المتدخلة في صياغة الحدث التاريخي المحلي، تأتي هذه الدراسة الموسومة "مجتمعات ولايات المغرب العثمانية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي مقارنة سيوسيو تاريخية"، لتبلي طموحا بالمساهمة الجادة في إثراء التوجه الذي مافتى يتنامى والمتعلق بدراسة "التاريخ الكلي"، ومن ضمنه تاريخ الولايات المغاربية خلال الوجود العثماني كوحدة جغرافية وسياسية كون الملاحظات التاريخية التي مرت بها هذه المنطقة طيلة فترات الحكم العثماني، كانت على قدر كبير من التشابك والتشابه، والتداخل والتأثير والتأثر كنتيجة طبيعية لجملة الظروف الموضوعية التي عرفت بها بلاد المغرب منذ استئثار العثمانيين بها، عدى المغرب الأقصى الذي ظل بمنأى عن سيطرتهم .

فرغم ترسخ هذه القناعة في خطاب عديد الباحثين والمهتمين بهذا الشأن، إلا أنها لم تجد بعد طريقها إلى الإنجاز بالقدر الكافي والنسق الوافي، لذلك تحاول هذه المقاربة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الروابط والقواسم دون طمس أو إغفال الخصوصيات أو نفي التباين بين مستويات التركيب التاريخي أو الاجتماعي لكل بلد.

لقد دفعت جغرافيا وموقع بلاد المغرب إلى إبراز المنطقة كموقع إستراتيجي عبر العصور، وخلال القرن السادس عشر جاء التحالف العثماني المغربي (عدى المغرب الأقصى)، استجابة للتحولات الاستراتيجية التي طرأت على البنية التقنية للبحرية العسكرية الأوروبية، والتي لم يعد لبلاد المغرب القدرة على مواجهتها أو احتواء مخاطرها.

لقد كان من أهم نتائج هذا التحالف الذي سمح بدخول العثمانيين بكل ثقلهم إلى المنطقة، نشوء علاقات وتفاعلات اجتماعية وسياسية ساهمت في تنوع الفئات السكانية نتيجة علاقات المصاهرة بين الوافدين من المشرق وأوروبا مع العنصر المحلي، لاسيما سكان المدن الذين خضع تقسيمهم لمعايير مادية وسياسية، فكانوا أقل تجانسا مقارنة بمجتمع الريف، هذا فضلا عن دور الموقع الجغرافي وطبيعة المصالح في تحديد علاقة كل جماعة بالسلطة العثمانية.

وعليه تسعى هذه المداخلة لمعالجة سؤال واقع وعلاقات مجتمعات بلاد المغرب إبان الوجود العثماني، سواء ما تعلق منها بالعلاقات البينية أو بين السلطة و السكان من خلال الأساليب التي طبقها الحكام والتي أنتجت تباينا في البنية المجتمعية حسب نوعية ومدى تأثير الجهاز الإداري في تلك العلاقات. وذلك من خلال جملة أفكار ومحاور نسعى لمناقشتها في إطار مقارنة سيوسيو تاريخية مركزين على العوامل المتحركة في بنية مجتمع ولايات المغرب العثمانية ومدى تأثير وطبيعة تطور هذه البنية في ظل الوجود العثماني وسياساته الاجتماعية والاقتصادية، وبعيدا عن السرد التاريخي التقليدي.

1/ السوسيوولوجيا والتاريخ، مقاربة معرفية

يجمع المهتمون بحقل العلوم الإنسانية والاجتماعية أن الذي يفصل بين علمي التاريخ والاجتماع لا يعدو مجرد جدار رقيق، وفي الجدار نوافذ يطل منها كل تخصص على الآخر ليطلع على ما عنده، فالدارس لعلم الاجتماع يحتاج أن يطلع على مسارات التاريخ ليعرف سير الظواهر الاجتماعية وجودا وعدما، وترابطا وتفككا، وثباتا وتغيرا، ودارس التاريخ يحتاج إلى تفهم الظواهر الاجتماعية من أجل تفسير الأحداث التاريخية وتكوينها (1)، لذلك فإن انفتاح العلوم الإنسانية والاجتماعية على بعضها بات مطلبا ومكسبا معرفيا ومنهجيا أساسيا (2)، عملا بمقولة إميل دوركايم: "إن التاريخ هو بمثابة المعمل بالنسبة لرجل الاجتماع"، وإذا كان التاريخ وفلسفة التاريخ سابق لعلم الاجتماع إذ في أحضانها انبثقت بذور الأفكار السوسيوولوجية (3)، فإن دعوة دوركايم (4) تقوم على ضرورة ضبط وصياغة محاولات تستند لمختلف المناهج العلمية أو الجينيولوجيا على حد تعبير الفيلسوف نيتشه (5)، وهي العملية التي ما فتئت تتبلور منذ ابن خلدون.

سنحاول من خلال هذه الورقة بحث أوضاع مجتمعات ولايات المغرب العثمانية، من خلال الاستفادة منهجيا من مقاربات التاريخ الاجتماعي (التاريخ والسوسيوولوجيا)، بغية بناء رؤية أكثر عمقا وإحاطة، خاصة وأن أغلب الدراسات التي تناولت التاريخ المشترك للأقطار المغربية سواء من زاوية العلاقات أو المقارنات، اقتصر على النسق التاريخي مقابل حضور محتشم أو شبه غياب للسوسولوجيا. فيما تبرز أهمية علم الاجتماع وبقية العلوم المساعدة للمؤرخ كالأنتروبولوجيا والإحصاء والجغرافيا، في مقدرتها على فتح فضاءات أرحب للمؤرخ من أجل تقديم تفسير متكامل للظواهر التاريخية والاجتماعية (6)، واستخلاص السنن والقوانين الكامنة ورائها ضمن إطار إبستمولوجيا (7) يحقق إمكانية التفكيك والتركيب للحادثة التاريخية بتوظيف واستغلال مناهج مختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المقاربة ليست بصدد تقديم دراسة إبستمولوجية لعلمي التاريخ والسوسيوولوجيا بقدر ما تحاول استحضار بعض مضامين المنهجية السوسيو تاريخية في دراسة التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفت مجتمعات ولايات المغرب، والتي لا تنفصل عن الحتمية التاريخية التي خضعت لها هاته الإيالات عبر مراحل الوجود العثماني بها.

بالنسبة لعلم التاريخ لا يتفق العلماء على تحديد دقيق ضابط لمصطلحه، ونحن هنا نستعير التعريف الذي وضعه المفكر عبد الله العروي، الذي يفرق من خلاله بين التاريخ العام باعتباره مجموع الأحوال التي عرفها الكون حتى اللحظة، وبين التاريخ المحفوظ الذي هو مجموع ما يعرفه المؤرخ في اللحظة. أما المؤرخ فهو الممثل النظري للحرفة كلها، والحوادث لا تذكر إلا إذا كانت تجارب وعبرا في نفسها حال حدوثها (8). ثم يوضح أن الحدث التاريخي إنما هو الواقعة المتواترة التي تصبح قانونا (9)، والتي لا تتأني إلا بعد بحث ونظر وتحقيق من المؤرخ الذي يدرس الحدث ويحلله

إن الهدف من دراسة التاريخ هو أن يبعث في نفوس الناس الفهم الصحيح لما يحيط بهم من نوااميس وسنن وأحداث، وأن يفجر فيهم الرغبة في الحركة والسعي الجاد لإعادة توجيه القوانين والعلاقات وفق منطق المعمار

الكوني القائم على التوافق والانسجام(10) ، ولذلك لا ينبغي اختزال التاريخ في عملية سرد الأحداث فقط، بل لابد من ملاحظة الظواهر في أصولها وتطوراتها. وهذا ابن خلدون ينتقد بشدة جمهرة المؤرخين المكتفين بالنقل دون تمحيص قائلين: "...ومنها توهم الصدق وهو كثير، وإنما يجيب في الأكثر من جهة الثقة الناقلين"(11) ، فالتاريخ عند ابن خلدون نظر وليس مجرد رواية، لا يتجاوز السرد والحشو للأخبار دون الربط بينها وفق قواعد الكلية والعلية (12) ، وهي القواعد التي ألهمت صاحب "المقدمة" استنباط مقولات "علم العمران" أو علم الاجتماع البشري بوصفه علم يبحث في كل ما يعرض للعمران البشري والاجتماع الإنساني. لقد ألهم التأمل في أحداث التاريخ ووقائع علماء الاجتماع بدأ بابن خلدون(1332-1406م) وليس انتهاء بإميل دوركايم(1858-1917م)، استنباط قواعد علم الاجتماع باعتباره ضروريا للبحث التاريخي إذ لا يمكن تحقيق علمية التاريخ إلا بدراسة طبيعة المجتمعات وقواعد علم الاجتماع، وقد كان ابن خلدون على وعي باختلاف علم التاريخ عن هذا العلم الذي يبحث في الانتقال من مجرد سرد الأخبار ووصف الحوادث، إلى النظر في باطنها لفهم كنهها وكشف أسبابها والقوانين التي تحكمها(13) ، فسماه علم العمران وحدد موضوعه من خلال العناصر التالية:

- دراسة الظواهر الاجتماعية وتأثير المكان في أحوال البشر والفرق بين البدو والحضر.
- ماهية الدولة، نشأتها، قيامها وانقراضها وأسباب ذلك
- الكسب والمعاش والصناعات والعلوم(14).

أما أول من أطلق مصطلح "السوسيولوجيا" فهو عالم الاجتماع الفرنسي أوغوست كونت(1798-1857م)، في حين يعتبر إميل دوركايم واضع قواعد وأسس هذا العلم. وقد تعددت تعريفات علم الاجتماع حسب القضايا والموضوعات المدروسة، فهو يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي، وذلك من أجل الوصول إلى تفسير سببي لمجره ونتائجه، أما تعريف إميل دوركايم فيؤكد على أن موضوعه الأساس هو "دراسة الظواهر الاجتماعية"، في حين عرفه هربت سبنسر(1820-1903م) بأنه "العلم الذي يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية مثل الأسرة والضبط الاجتماعي والعلاقات بين النظم"، ومن جهته أكد أوغست كونت على ضرورة استصحاب هذا العلم عند دراسة مختلف الظواهر وإن كانت سابقة عليه(15).

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أنه لابد أن يتوافر شرطان لقيام أي علم بذاته، وهما الموضوع الخاص والمنهج الخاص بذلك العلم، وقد تقدم بيان جوانب من موضوع علمي التاريخ والسوسيولوجيا، أما بالنسبة للمنهج(16) فعلم التاريخ الذي يعني بدراسة ما وقع للإنسان في الماضي وما دونه الإنسان عن ذلك الماضي، يتحدد منهجه من خلال جمع الوثائق والشواهد التاريخية والقدرة على سبر أغوارها(17) ، بنقدها وتحليلها داخليا وخارجيا عبر خطوات معلومة(تحديد الإشكالية ودراستها منهجيا). أما علم الاجتماع فيتحدد منهجه من خلال الاستقراء(18) بعيدا عن الاستنتاج أو الاستنباط المجرد، وذلك لكونه يهتم بدراسة الوقائع والظواهر في الماضي والحاضر وتتبع تغيراتها، الأمر الذي أعطى لعلم الاجتماع الطابع التطبيقي وخصوصيات العلم التجريبي الذي تدرك حقائقه بالملاحظة والاستقراء، وإن كانت تجاربه ذات طابع خاص تنسجم مع موضوع هذا العلم الذي يدرس حوادث الاجتماعية وصفها بعض الباحثين "الواقعية الاجتماعية المتمشخصة" أي محاولة التشخيص المادي لظواهر الاجتماع الإنساني والعمران البشري(19) من خلال النظر إلى الحقائق الاجتماعية ومحاولة الكشف عن أسرارها.

وعن الصلة بين التاريخ وعلم الاجتماع يرى عبد الله العروي أن ابن خلدون عندما حاول أن يكشف عن عادات متواترة وضوابط عامة لكل عمران بشري، لم يتوخ من العلم الجديد أن يحل محل التاريخ الذي هو الأس والقاعدة، بل نظر إليه كمبحث مساعد فقط، فإذا كان التاريخ يقوم على ذكر تغير الأحوال، فقوانين ذلك التغير، إذا وجدت، تبقى خارجية بالنسبة إليه. يقول ابن خلدون: "التاريخ إنما هو ذكر الأخبار الخاصة بعصر وجيل، فأما ذكر الأحوال العامة للأفلاك والأجيال والأعصار فهو أس المؤرخ تنبني عليه أكثر مقاصده وتبين به أخباره(20).

من جهة أخرى فإن التقاء التاريخ بالسوسيولوجيا لم يكن بالأمر الهين أو السهل، لما تطلبه تطور كلا العلمين، فحتى القرن الثامن عشر لم يكن هناك جدل بين المؤرخين وعلماء الاجتماع، كون هذا الأخير لم يكن قد وجد كعلم منفصل(21) ، فإذا كان التاريخ يدرس الظواهر والأحداث فإن علم الاجتماع يبحث في أسباب وجود الظواهر عن طريق التساؤل والفرضيات، أما السمة الثانية المميزة لعلم الاجتماع فهي طموحه إلى العمومية(استخلاص قوانين عامة) عن طريق تحليل الظواهر للوقوف على:

- القوانين العامة المسيرة لها.
- البحث عن قوانين تطويرية، أي مجموعة الثوابت التي تحكم تطور المجتمعات (القوانين والسنن الكونية).
- البحث عن نماذج بنيوية تجسد طموح علم الاجتماع إلى العمومية من خلال تفسير الظواهر الاجتماعية وفق قوانين وضوابط لتكوين حقائق متطابقة تشكل خصوصية هذا العلم بالنسبة للتاريخ (22).
- وعليه يمكن استخلاص أهم نقاط العلاقة والصلة بين التاريخ والسوسيولوجيا كما يلي:
- إن علم الاجتماع ولد واشتد عوده بين أحضان التاريخ، فهذا الأخير سابق عليه، بل وحتى قبل أن يأخذ علم الاجتماع اسمه (23).
- استفاد علم الاجتماع كثيرا من مناهج البحث التاريخي، برز ذلك جليا مع ابن خلدون الذي استغل المنهج التاريخي بعد استدراكاته عليه، ليؤسس علم العمران.
- أما أهم الفروق المنهجية بين العلمين، والتي ما فتئت تتراكم مع تطور الدراسات فيمكن إيجازها كما يلي:
- يغلب على المؤرخين طابع الوصف للحقائق التاريخية بعيدا عن التجريد، في حين يبدأ علماء الاجتماع بتجريد الواقع ثم تصنيفه ابتغاء استخراج القوانين والوصول إلى تعميمات (24).
- يبحث المؤرخ عن الحقائق والأحداث التاريخية وفق المكان والزمان المدروسين، في حين يسعى علم الاجتماع لتجاوز المكان الواحد بتعميم الدراسة لتشمل عدة أمكنة، كما يركز على الحاضر الراهن أكثر من الماضي.
- إذا كان المؤرخ يهتم بالحدث التاريخي فإن الدراسات السوسيولوجية تنصب على الظواهر الاجتماعية التي تشكل محور عمل السوسيولوجي.

2/ العثمانيون في بلاد المغرب عصبية أم سلطة:

ب Jack Burke كان لدخول بلاد المغرب الكبير في دوامة ما يسميه "جـاك بيرك" (عهد الفتنة الذي أعاد تأسيس النزعة العصبية " وما ارتبط بها من سلوكيات قتالية (25) أدت إلى تفكك الجبهة الداخلية إلى دويلات (الزيانيين، الحفصيين، المرينيين، القبائل الممتنعة)، دور كبير في تغذية هذه النزعة وإعادة إنتاجها وصياغتها من خلال مختلف المواقف العدائية ضد الآخر، والتي طبعت تصرفات الفئات الاجتماعية المكونة لمجتمعات الإيالات المغربية.

نتساءل فيما إذا كان الوافدون الجدد قد شكلوا عصبية مستقلة للدفاع عن كيانهم ووجودهم في أعلى هرم السلطة أم أن الوجود العثماني لم يبلغ هذه الدرجة من التنظيم الاجتماعي؟

تجدر الإشارة أولا إلى أن طبيعة تكوين العثمانيين من حيث أنهم أعراق مختلفة، تسقط عنهم وحدة النسب والأصل (26)، وهي التي يعتبرها بعض الدارسين من ضرورات تكوين العصب، لكن وبالمقابل فإن عقيدة الولاء للسلطان الجامعة للعثمانيين يمكن أن تقوم مقام النسب، وهو ما يؤكد ابن خلدون الذي يرى أن النسب لا يعني بالضرورة التماسك من أب واحد، فقد يحصل تداخل في الأنساب بين القبائل بطرق مختلفة مثل الحلف والولاء والإلحاق، وفي جميع الحالات يكتسب الفرد أو الجماعة النسب الجديد والتزاماته (27).

ولعل رابطة الولاء هذه قد عززت شعور الانتماء لدى العثمانيين في مختلف ولايات المغرب، بل ودفعتهم إلى الانزغال والانغلاق على أنفسهم دون أي سعي للاندماج أو التواصل العميق مع المجتمع المحلي، حرصا على المحافظة على الخصوصية والامتيازات السياسية والاقتصادية (28).

وقد دفع هذا الشعور بالولاء المطلق للسلطان بغض النظر عن الوطن والمجتمع، العثمانيين وخاصة العناصر التركية منهم إلى العمل على التمسك بعاداتهم ولغتهم ومذهبهم وطرائق عيشهم، فضلا عن احتكار السلطة السياسية والعسكرية، وهي سلوكيات تكون في اللاشعور نوع من التعصب المفضي إلى العصبية والتضامن بين من يتقاسمون هذه الموصفات.

ثم إننا إذا استحضرننا الغاية النهائية لقيام العصب كما يراها علماء الاجتماع وفي مقدمتهم ابن خلدون، والتمثلة في الغلبة والسيادة وتحصيل السلطة، ينتهي تساؤلنا إلى استنتاج مباشر مفاده وجود نوع من العصبية "العثمانية" التقى حولها عثمانيو إيالات المغرب رغم اختلاف مشاربهم العرقية، ذلك أن الولاء للسلطان والتحالف لفرض الوجود والهيمنة، كانت عوامل كافية للاجتماع والتضامن حول المطالب المتعلقة بمسائل السلطة والامتيازات. فكان لزاما للمحافظة عليها تبلور شعور مشترك ما فتى يتقوى كاستجابة لضرورات ومتطلبات التمكين. وبالتالي فإن عصبية الرابطة العثمانية المشكلة من مختلف العناصر الوافدة لعبت دورا مهما في إنتصاب السلط العثمانية في بلاد المغرب، وإن لم تحل دون الخلافات البينية التي شابته علاقة مختلف مكونات هذه العصبية، وهو ما نرصده في تصرفات عناصر طائفة الانكشارية خاصة في إيالة الجزائر، من خلال

صراعهم الشرس ضد القوى الأخرى للمحافظة على امتيازاتهم، وهو الصراع الذي طال حتى أبنائهم المولدين من الكراغلة، لدرجة وجد من المؤرخين من يرى أن مشكلة هذه الأخيرة وفي إيالة الجزائر بالخصوص، كانت بالدرجة الأولى مع الجنود الانكشارية (الواجق العزاب) الذين كانوا يرون في هذه الجماعة فئة طموحة منافسة لهم، فعملوا على استبعادهم من خلال جملة إجراءات منها خلق حالة من الشقاق بين الكراغلة والحكام العثمانيين خاصة بعد أحداث سنة 1630م التي عرفت فيها دار السلطان عاصمة إيالة الجزائر (29). وعليه فإن الصراع على السلطة والرياسة التي لا تحصل إلا بالغلبة، جعل مختلف بني مجتمعات بلاد المغرب تتمايز ضمن عصبية متنافرة لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والاتباع (30)، تجلت هذه الحقيقة في إيالة الجزائر من خلال صراع العصب الذي أفرز بقاء العثمانيين على رأس السلطة حتى نهاية الإيالة، مقابل إذعان باقي مكونات المجتمع بما في ذلك فئة الكراغلة. في حين نجد أن نجاح كل من الحسينيين والقرمانليين ذوو الخلفية الكرغلية في الاستيلاء على السلطة دفع العناصر العثمانية (الانكشارية خاصة) إلى التكتل ضمن عصبية للدفاع عن وجودهم مما فتح باب الصراع الذي تجلت مظاهره من خلال إجراءات الولاة الكراغلة ضد الانكشارية لإخضاعهم والحد من طغيانهم وتأمين جانبهم (31)، وكذا العمل على احتكار النفوذ بشكل نهائي لصالح مؤسسة الحكم (الباي في تونس والباشا في ليبيا)، على حساب المؤسسات التركية السابقة (مؤسسة الداوي والديوان في تونس، الباشوات العثمانيين في ليبيا) (32). وفي المقابل خلق الوضع الجديد شعورا لدى العثمانيين بوجود عصبية تجمعهم، وبضرورة المحافظة عليها ضد ضغط نظام حكم الكراغلة، منتظرة الفرصة المواتية للعودة، وهو ما حدث في إيالة طرابلس الغرب مع رجوع الحكم العثماني المباشر سنة 1835م، بقيادة نجيب باشا الذي أنهى حكم القرمانليين وأعاد ليبيا للسلطة العثمانية وكان نجيب باشا أول داياتها (33). وقد حلل ابن خلدون في المقدمة هذه الظواهر الاجتماعية تحت الفصل الموسوم "في أن الرئاسة على أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم" (34) مبينا أن الغلبة والتملك إنما يكون بالعصبية، وهكذا كانت الأوضاع والحال مع الكراغلة في تونس وطرابلس الغرب لما قويت شوكتهم على حساب الواجق.

وغير بعيد عن ليبيا حاول الإنكشارية في إيالة تونس إنهاء حكم الحسينيين عن طريق محاولة إنقلاب لاستعادة السلطة. ففي 30 أيلول /سبتمبر سنة 1811م تمرد الإنكشارية على الباي حمودة باشا الحسيني وكانوا يخططون لإنهاء احتكار الأسرة الحسينية للحكم (35). إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل بفضل تدخل الكراغلة والجنود العرب، الذين أظهروا الولاء لشخص الباي وأنقذوا الأسرة الحسينية، كامن من نتائج هذه الحادثة أن سرح حمودة باشا الحامية التركية من الخدمة (36).

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن العصبية العثمانية ورغم وحدة غايتها إلا أنها لم تكن على شاكلة واحدة، بل كانت تعاني من الشقاق والخلاف الداخلي بين مكوناتها (الحكام، الانكشارية، رياس البحر)، وقد أشدت هذا الخلاف مع بداية القرن الثامن عشر بين حكام ولايات المغرب وكل من طائفتي الإنكشارية ورياس البحر المتكونة (37)، حيث أخذ الدايات يتصرفون كحكام مستقلين (38) مستأثرين Les Renégats أساسا من العلاج) بالمقام، الأمر الذي كان سببا في عديد التمردات التي كان الانكشارية طرفا فاعلا فيها، ولعل التغير المطرد لأنظمة الحكم العثمانية (بيلربايات، باشوات، أغوات، دايات، بايات) خير دليل على حالة الصراع التي كانت سائدة بين هذه الأطراف حتى أن رياس البحر كانوا يصفون الجنود الانكشارية بثيران الأناضول (39). هذه المعطيات تدل بما لا يدع مجالا للشك أن الصراع على السلطة الذي هو غاية العصبية لعب دورا كبيرا في تكون وإثارة تلك النزعة، وإن لم تكن على نفس النسق والشدة، ففي حين التف الكراغلة حول عصبية إلا أنها سرعان ما تماهت مع العصبية المحلية في كل من إيالتي تونس وطرابلس الغرب وكان لوجود أسرتين كرغلتين على مستوى السلطة دور في تسريع آليات هذه العملية (المصاهرة، الاندماج، المشاركة). نجد أن عثمانيي إيالة الجزائر استماتوا في الدفاع عن كيانهم ضد كل الأطراف الخارجية بما في ذلك القبائل المحلية والكراغلة، لينتقل الصراع إلى داخل هذا الكيان حتى أن الكثير من المؤرخين يعتقد أن حالة التنافس بين الإنكشارية والرياس أثرت بشكل مباشر على تطور وصيرورة الحياة السياسية في الجزائر، وأن كل ما عرفته البلاد كان رهينة الصراع بين هاتين الطائفتين (40).

والذي نخلص إليه أن مصطلح "العثمانيين" والعثمانية كهوية، هو أعمق دلالة وأوسع من مجرد كونه تعبيراً عن "الأتراك كعرق"، فهو يحمل دلالات حضارية تطورية تجلت فيما انتهت إليه نصوص القانون الأساسي للدولة العثمانية، الذي ينص بنده الثامن على أنه "يسمى كل رعايا السلطنة بدون امتياز عثمانيين

مهما كان دينهم"، وهنا تحاول الصفة العثمانية تجاوز البعد القومي إلى الأبعاد السياسية واعتبارات الهوية الحضارية (41)، لكن وعلى الرغم من هذه الروح المطردة إلا أن الوجود العثماني في ولايات المغرب أخفق في تجسيدها واقعا معاشا، نظرا للظرفية المتقدم بسطها مما أثر بشكل مباشر في التركيبة البنيوية لمجتمعات هذه البلاد وطبيعة العلاقات بين مختلف البنى الاجتماعية، يتمظهر ذلك من خلال نجاح عصبية جديدة ممثلة في فئة الكراغلة التي احتكرت الفعل السياسي في كل من تونس وطرابلس الغرب عبر صراع مرير انعكس في الغالب سلبا على الأوضاع العامة، وأدى لحالة من عدم الاستقرار على غرار التغير المستمر في أنظمة الحكم ومؤسسات الدولة.

3/ التركيب التاريخي للبنية الاجتماعية في ولايات المغرب العثمانية

خلال حقبة الوجود العثماني كانت البنية المجتمعية في بلاد المغرب تتركب أساسا من فئات مهنية وطوائف عرقية بالمدن، وعشائر وجماعات قبلية بالريف حافظت على ترابطها الاجتماعي بفعل التقاليد المتوارثة والوظائف والمهام الموكلة لها (42)، وعلى الرغم من أن هذه التقسيمات تتبناها معظم الباحثين، إلا أنها لا تؤثر إلى أي تقسيم طبقي بالمعنى المتعارف عليه في أوروبا خلال القرون الوسطى، وغاية ما هنالك أن القبائل تمايزت من حيث الامتيازات العسكرية (قبائل المخزن) والروحية (الأسر الشريفة) فضلا عن القبائل الممتنعة، مع أن هذه الامتيازات لم تكن دائمة بل تخضع للظرفية المتحولة دائما، فيما يرى مؤرخون أن العثمانيين حاولوا دعم نوع من النظام الإقطاعي عكسه الفارق الكبير بين مجتمع المدينة والريف، وأدى إلى أن أصبح الريف يحتل أحر القائمة الاجتماعية (43).

وفي إطار هذا التمايز البني مارس كل مكون اجتماعي بناء على الوظيفة الاقتصادية أو الثقافية أو الروحية أو الاجتماعية الموكلة إليه، حيث أفرز هذا الوضع قانونا اجتماعيا كان على الجميع الالتزام به. من جهتهم حرص العثمانيون على إبقاء الرعية في وضعية الخضوع للسلطة من خلال ربطها بنظام اقتصادي يستند إلى مبدأ استغلال الأرض وخدمتها وليس إلى ملكيتها والتصرف فيها. وهو وإن كان نتاج تقاليد عثمانية متوارثة ترتبط أساسا بالسياسة الجبائية وحقوق التجارة والمساهمات الإجبارية، إلا أن حرص العثمانيين على احتكار النفوذ السياسي والاقتصادي من خلال تصنيف الفئات الاجتماعية على أساس الخدمات المقدمة والامتيازات المحصلة دون مراعاة خصوصيات المدن وجماعات الريف، أدى إلى تبلور تنظيم اجتماعي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس قائم على مبدأ التفاضل في الامتيازات والمكانة الاجتماعية في شكل هرم مقلوب تحتل قمته العريضة الطائفة التركية والجماعات المساندة لها، والتي تشكل في المقابل أقلية مقارنة بالأغلبية المقيمة في المدن والأرياف حيث تركزت هذه الظاهرة جليا مع نهاية القرن الثامن عشر (44)، فأنجبت حالة من التذمر الاجتماعي والجمود الاقتصادي، فيما يبدو أن انزلال الطبقة الحاكمة في الجزائر والظروف المحيطة داخليا وخارجيا في تونس وليبيا جعلت المقيمين على الشأن العام يتوهمون أن الحل في تجريد الحملات العسكرية المتتالية (45) ذات المهمة القتالية والجبائية قصد كبح جماح الانتفاضات وسد العجز المالي للخزينة عملا بمقولة "ليس هناك سلطة بدون عسكريين، وليس هناك عسكريون بدون مصادر ثروة وهي الرعية التي يضمن لها السلطان العدالة القائمة على التنسيق والسلام" (46)، وبغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء حالة الانسداد الحضاري، عرفت إيالة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر (حوالي 1792م) أزمة متعددة الجوانب، هزت المؤسسة العسكرية ونسفت أسس العلاقة بين البايليك (السلطة) والسكان، وحولت العلاقات الخارجية خاصة مع أوروبا إلى عداء صريح وصراع مفتوح (47)، و كنتيجة حتمية للتشخيص المتقدم، انفجر الوضع في دواخل الجزائر في شكل ثورات دفعت الدايات إلى تشديد قبضتهم لضمان استقرار السلطة و حتى يتمكنوا من جمع الضرائب بالمقدار الذي يمكنهم من الاحتفاظ بمناصبهم (48)، مما عرض مناصبهم وحياتهم للخطر فصارت عادة جارية بموت البايات المتأخرين (49)، ولأن الطبقة الحاكمة لم تكن تربطها بالمجتمع أية أواصر عدوى الجانب المالي فقد أطلقت يد جبابة الضرائب التي أصبحت تجمع دون مراعاة أية خطة أو قانون (50)، الأمر الذي أدى بدوره إلى استئثار الفساد بين الموظفين (51) لدرجة أن مداخل بعض البايات كانت تفوق مداخل الداي أحيانا (52).

وإذا علمنا أن هذا الضغط المالي على السكان والذي كان يصطلي بناره سكان الريف بدرجة أكبر رغم أنهم يشكلون الأغلبية الساحقة ويعيشون على مواردهم الخاصة، المتمثلة أساسا في الزراعة وتربية المواشي (53)، إذا علمنا أن هذا الضغط كان يمارس بواسطة قوى عثمانية (الجند الإنكشارية) وأخرى محلية (الكراغلة وقبائل المخزن) باعتبارها أدوات وأجهزة تمثل السلطة (54) مقابل امتيازات وحظوظ مالية وسلطوية، بسبب غلبة

النزعة الإقطاعية وأسلوب التسيير العتيق مما خلق شعورا عاما على مستوى الفئات الاجتماعية العريضة، بأن جهودهم وأدائاتهم الضريبية تستفيد منها الأقلية الحاكمة ولا تعود عليهم بفائدة. وحتى يكتمل المشهد نستحضر السمات العامة السائدة للنظام الاجتماعية في إيالة الجزائر خلال القرن التاسع عشر ذات الأبعاد والدلالات التالية:

- اختزال علاقة الإدارة (السلطة) بالسكان في الجانبين العسكري والمالي، وبأسلوب لا يخلو من القسوة والعنف لأجل تحقيق مجموعة أهداف أهمها بسط الأمن والنفوذ، وضمان استخلاص الجباية من أجل المحافظة على وضع اقتصادي وعلاقات اجتماعية تضمن بقاء امتيازات الطبقة الحاكمة (55)، ونفوذ المتعاونين معها على حساب السكان (56).

- رغم أن روح العصر كانت تتطلب بالضرورة وجود حكم عسكري مركزي وقوي مهمته الأولى صد الأطماع الخارجية المستمرة، إلا أن ميل العثمانيين للعزلة والمحافظة على عصبهم وحصر العلاقة بالمجتمع المحلي في الجانب المالي فقط، دفعهم لتكريس منظومة اجتماعية تقوم على مبدأ التفاضل في المكانة والأدوار الاجتماعية المناطة بمعيار القوة والثروة (57).

- مما يؤخذ على فئة الكراغلة في إيالة الجزائر أنها اختارت لنفسها تراتبية اجتماعية هجينة، لم تكن لصالحها وصالح علاقاتها لأمع الأتراك ولا مع المجتمع. تجلّى ذلك من خلال ميلهم لتقليد آباءهم الانكشارية رغم علاقة الصراع بين الطرفين طيلة الوجود العثماني بالجزائر، وفي ذات الوقت الترفع والانعزال عن المجتمع العريض حاضنتهم الطبيعية.

وقد كان من مقتضيات هذا السلوك ومتطلباته محاكاة الآباء من حيث التحفظ والانعزال عن المجتمع وتشكيل طبقة برجوازية في المدن (58) أو قبيلة مخزنية في الريف (الزواتنة). فالمغلوب مولع دائما بالاقتداء بالغالب في سائر أحواله وعوانده (59)، وفي المقابل عجز الكراغلة عن الاندماج كليا في الطائفة التركية سواء كأجواق أو ضمن النظام السياسي، مما دفعهم للانتقال إلى مرحلة المنافسة والمواجهة التي لم تكن لصالحهم، فلم يكن هناك خيار سوى الاستكانة مجددا مع القبول بالترضيات التي يقدمها الأتراك الذين نجحوا في ترويض الكراغلة من خلال تحويل وحصر اهتماماتهم في كيفية المحافظة على الامتيازات الممنوحة أو مساندة طرف دون الآخر (حالة صراع الدايات والانكشارية) (60).

ورغم أن هذا التشخيص لا يمكن تعميمه على كل الكراغلة في إيالة الجزائر، إذ أن فئة كبيرة منهم كانت تمارس حياتها كسائر السكان (61)، إلا أن المنحى العام للكراغلة غلبت عليه ملامح التشخيص المتقدم، وهو ما دفع المؤرخين إلى أن يجعلوا من عدم اختلاط كراغلة الجزائر بالسكان وربط مستقبلهم بالأتراك سببا رئيسا في فشل مساعيهم نحو السلطة.

أما في إيالتي تونس وطرابلس اللتين خضعتا مع بداية القرن الثامن عشر لحكم أسرتين كرغيتين، فإن هناك من المؤرخين من لا يرى أي اختلاف بين طبيعة نظام حكم هاتين السلالتين مقارنة بالجزائر، وما كان من تعارض فهو لا يعدوا أن يكون ظاهريا (62). فرغم قيام الحسينيين والقرمانليين على أساس التحالف مع القبائل والأعيان المحليين وعلى رأسهم الكراغلة ودمجهم في مؤسسات الدولة، وإن كان الحسينيون قد أبدوا ميلا إلى مصالحة العناصر التركية التي احتفظت ببعض امتيازاتها دون إغفال تطعيمها أكثر فأكثر بعناصر أخرى، في حين سعى القرمانليون منذ البداية للقطيعة مع العناصر التركية والتخلص منهم (63)، مع هذه المظاهر كلها، إلا أن تدقيق أوضاع المجتمع العميق في هذين البلدين يفضي إلى أنه قد خضع لنفس نوعية العلاقة التي ربطت السكان بالسلطة المركزية في إيالة الجزائر، والقائمة أساسا على بسط نفوذ القوة العسكرية وتنفيذ الإجراءات الجبائية. ففي إيالة تونس وبفضل عهد طويل (1705-1881م) تمكن الحسينيون من فرض سيطرتهم على جميع القوى المحلي، كما أثبت صمودهم أمام الأزمة الباشية (1829-1840م) تجذر نظام الحكم الملكي الذي بدأ يأخذ بعدا قوميا وطنيا مستعينا في ذلك على دعائمين داخلية وخارجية، فأما الداخلية فنجاح الكراغلة الحسينيين في تحويل ولاء الفرد التونسي ولو جزئيا وتدرجيا من الولاء للقبيلة إلى الولاء للحسينيين في شخص الباي ثم إلى الدولة و الوطن بغض النظر عن طبيعة السلطة القائمة، وهوما سيعمل الاستعمار فيما بعد ولو بشكل غير مباشر على استغلاله و تجذيره بدفع السكان إلى الامتزاج لأسباب مهنية أو غيرها من خلال الابتعاد عن الفئوية والاتجاه نحو إنشاء علاقات شخصية متبادلة داخل أطر أوسع من القبيلة والقرية (64).

الدعامة الخارجية تتمثل في الظرفية المتوسطة (65) التي لعبت دورا إيجابيا على المستوى الاجتماعي بتكريس التضامن الوطني الداخلي في ضبط علاقات تونس الخارجية خاصة مع الجزائر وطرابلس الغرب. وعلى

المستوى الاقتصادي بإنعاش الاقتصاد الحسيني والحركة التجارية في البلاد. أما الدور السلبي لهذه الدعمة فسيظهر مع تغير موازين القوى بين صفتي المتوسط الجنوبية والشمالية لصالح هذه الأخيرة تزامنا مع أزمات ديمغرافية وفلاحية سهلت التدخل الرأسمالي الأوروبي، رغم سياسة الإصلاحات والتحديث التي لم تنجح في صدّه وكبح جماحه.

وعلى غرار إيالة الجزائر كرس الحسينيون والقرماتليون تراتبية اجتماعية كانت الطبقة الحاكمة (الكرغلية) في أعلى الهرم منها، وبطبيعة الحال فقد استفاد الكراغلة من الوضع الجديد خاصة فيما يتصل بالمشاركة في السلطة والامتيازات الجانبية (66)، كما حرص الكراغلة الحكام على ربط صلات مع العائلات الكبرى بالمدن، و المشيخات بالريف لتكون عوناً لهم على سياسة الناس.

ففي تونس أسند الحسينيون بعض الوظائف الدينية والمهام الإدارية لعائلات بعينها (67)، ونفس الشيء قام به القرماتليون الذين كانوا يستعينون برؤساء العشائر لإخماد التمردات، وحتى في ترجيح كفة الصراع لصالح السلطة عن طريق التحالف.

أما الفوارق الاجتماعية بين مجتمعات ولايات المغرب فنذكر فيما يتعلق بالتركيبة السكانية قلة وضعف حضور العنصر الأندلسي (68) في طرابلس الغرب مقارنة بتونس والجزائر، حسب ما استنتجناه من كتاب المؤرخ هنري دي أوغسطيني الموسوم "سكان طرابلس" بجزنيه. وحتى ما تواجد منها فإنه لم يكن بالكثرة المؤثرة، ومعلوم أن هذا العنصر الذي كان يتوافد باستمرار على البلدان المغاربية لعب دورا بارزا في الحياة العلمية والتجارية وشكل طبقة اجتماعية تتمتع بمهارات حرفية أثرت نمط الإنتاج الاقتصادي، حتى أن الأندلسيين كانوا يملكون في مدينة الجزائر وحدها حوالي ألف بيت حسب ما ذهب إليه هايدو (69).

كما لعبت الديمغرافيا والجغرافيا دورا محوريا في رسم وترسيخ ملامح شبكة العلاقات الاجتماعية في كل إيالة مغاربية، وإعطائها خصوصياتها الملائمة، وقد كانت إيالة تونس أكبر المستفيدين في هذا المجال، بفضل مركزية مدينة تونس وانفتاحها على الدواخل المتقاربة إلى حد بعيد (70) مقارنة بكل من الجزائر وليبيا ذات المساحة الشاسعة مع تجمعات سكانية متناثرة، وهو ما يفسر عزز القرماتليين والدايات في الجزائر على توسيع قاعدتهم الشعبية أو هزيمة التحالفات القبلية في الداخل، في مقابل مقدرة القبائل على معارضة السلطة المركزية والتمتع مستفيدة من طبيعة الجغرافيا الحصينة أو البعيدة عن المركز، وكذا بسبب الروابط الاجتماعية والاقتصادية بينها وبين الأسواق الإقليمية والقبائل المجاورة في بلدان أخرى، فقبل الغزو الاستعماري لبلدان المغرب لم يكن هناك وجود لحدود ثابتة (71) تعيق حركة تنقل الأشخاص والبضائع.

وفي نفس السياق أفرزت ممارسات السلطة في الولايات المغاربية انفصالا بين عالمي الريف والمدينة، كان من أهم مظاهره تقوقع المدن على نفسها داخل أسوارها في مقابل عزلة المناطق الريفية، وهو الواقع الذي أنتج علاقة تنافر بين سكان المدن والأرياف، ولعله المعطى الذي دفع حمدان خوجة لوصف سكان ريف متيجة بأنهم "...مجبولون على الكسل والنذالة والخيانة والحقد والدسيسة...وعندما يوصف شخص بأنه كسول ومسكين يقال عادة أنه من متيجة" (72).

وبطبيعة الحال فقد تأثرت العلاقات الاجتماعية بهذا الواقع، فانعدمت الروابط القبلية في الاتجاه السلبي، أي بمعنى لصالح الروابط المصلحية الضيقة وليس لصالح إنشاء روابط ذات بعد وطني (كانت إيالة تونس الأقل تضررا من هذه الظاهرة واقتربا من الاتجاه الإيجابي)، مما أثر سلبا على تماسك القبيلة في حد ذاتها، إذ يرصد بعض المؤرخين معاناة النظام القبلي في المدن والمناطق القريبة منها (الفحوص) وترهله لصالح جماعات صغيرة (جماعات الرعية) في الوقت الذي حافظت فيه القبائل البعيدة عن مركز السلطة على عصبيتها ونفوذها المحلي، إذ لم يكن الحكام يطلبون منها سوى الإقرار لهم بالسلطة والتبعية الإسمية (73). ولعل هذا التوصيف هو الذي قصده أحد الباحثين بقوله "إن أقصى ما توصل إليه العثمانيون هو إيجاد دولة تمثل إطارا للتعيش بين عدة أشكال من السلطات (74) التي جسدتها جماعات الشيوخ والمرابطين والأعيان والطرقين (السلطة الروحية) وجماعات القبائل المتحالفة (قبائل المخزن)، حيث كان لكل منها فضاءها السياسي والاقتصادي الخاص المنسلخ عن الفضاء السياسي العثماني (75).

هذا ولتدقيق وتحليل أوضاع مجتمعات ولايات المغرب نوظف فيما يلي مجموعة من المعايير السوسولوجية التي من شأنها إمطة اللثام عن عديد الجوانب ذات الصلة بطبيعة التماثل والاختلاف بين هذه المجتمعات :
(Statuts, situation Sociale / سوسولوجيا الأوضاع الاجتماعية في ولايات المغرب العثمانية)

لعله من الجدير الإشارة إلى أن أبرز الصعوبات التي تواجه البحوث السوسيوولوجية والأنثروبولوجية على السواء هي صعوبة الإجماع على تعريف واحد للمفاهيم، ويزداد هذه المعطى عند البحث في المفاهيم المتقاربة دلاليًا، مثل مفهوم الأوضاع الاجتماعية والمكانة والمركز الاجتماعي، أو مفهوم كل من الدور والوظيفة الاجتماعيين. الأمر الذي يستدعي ضرورة انتقاء التعاريف والمفاهيم الجامعة المانعة الأقرب دلالة لموضوع البحث.

وبالنسبة لمفهوم الوضع فهو يكتسي أهمية بالغة في علم اجتماع الكيانات سواء ما تعلق بالفرد أو الجماعات، وذلك لدوره الفعال في فهم وتحليل بنية المجتمع وعلاقات الترابط فيما بينها ومدى التطابق بين السلطة والكفاءة (76) والوضع الاقتصادي من جهة، وبين المكانة التي تحتلها كل مجموعة داخل المجتمع من جهة أخرى.

في الدراسات الاجتماعية يؤدي الوضع معنى المسمى أو اللقب، أو مقدار الأجر أو قابلية التفاعل مع الآخرين داخل وخارج الجماعة (77) (المجتمع). وبالنسبة للفرد فهو يدل على الموقع الذي يحتله ضمن مجموعة معينة، والمجموعة أو الجماعة ضمن مجتمع معين.

لقد ناقش علماء الاجتماع مفهوم الوضع من عدة زوايا ملخصها كما يلي:-

- إن وضع الجماعات داخل المجتمع يتأثر بشبكة الاتصالات والروابط والمبادلات الواقعية أو الممكنة مع غيرها من الجماعات التي تشاركها المستوى أو المكانة الاجتماعية.
- يتأثر الوضع الاجتماعي بشبكة العلاقات والروابط مع من هم أعلى أو أدنى مستوى اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي....
- أهم ما يؤثر في وضع الجماعات طبيعتها وذاتيتها أي نقاط القوة والضعف الكامنة فيها أصلاً، بغض النظر عن مستوى علاقاتها مع الآخر أو الخارج (78).

وعليه يمكننا تعريف الوضع الاجتماعي بصفته جملة من الموارد الواقعية أو الكامنة التي يسمح امتلاكها من قبل فاعل معين بتفسير الأدوار (79) التي يضطلع بها. وهنا يتداخل مفهوم الوضع مع مفهوم الدور الاجتماعي، حيث أن الوضع يشكل مورداً لطبيعة الدور المنوط، أي أن طبيعة الوضع الاجتماعي تؤهل للعب أدوار بعينها، كما يتأثر الوضع بالطريقة التي يؤدي بها الدور الاجتماعي.

هذا المفهوم بالذات يجد تطبيقه العملي في الطريقة التي أدار بها العثمانيون مجتمعات ولايات المغرب، والتي اختلفت تبعاً للمعطيات المحلية وكذا الظرفية التاريخية، ففي إيالة الجزائر استطاع العثمانيون تحجيم دور القوى المحلية من خلال إرساء أسس نظام حكم مغلق إحتكر الإنكشارية السيطرة عليه، وبالمقابل تمكن الكراغلة في تونس وطرابلس الغرب استطاع من تحجيم دور الإنكشارية مبكراً مستغلين وضعهم الاجتماعي وعلاقاتهم بالمجتمع المحلي، وهو ما أهلهم لأداء أدوار أخرى على مستوى ممارسة السلطة، وبالمقابل أخفق نظرائهم بالجزائر في نفس المسعى لعدة أسباب أهمها عدم استغلال الوضع الاجتماعي جيداً في أداء أدوار على غرار ما حدث في الولاياتين المجاورتين خاصة في مجال الاندماج والعلاقة بالمجتمع، حيث أدى هذا الإخفاق لتحجيم دور الكراغلة في الجزائر بشكل عام.

تجدر الإشارة كذلك إلى مجموعة من المقاربات المرتبطة بفهم سوسيوولوجيا الأوضاع الاجتماعية منها:-

- يرى بعض علماء الاجتماع أن الوضع الاجتماعي له صلة وثيقة بالطبقة الاجتماعية، فالوضع الطبقي لجماعة ما في مجتمعها يحدد وضعها العام. والحقيقة أن هذا الرأي لم يحظى بقبول واسع من لدن الباحثين، ذلك أنه إذا كانت الطبقة الاجتماعية ترتبط برأس المال وحياسة الثروة في المجتمعات التي عرفت تراتبية اجتماعية طبقية، فإن هذه الثروة لا تؤدي بشكل مباشر إلى تأمين القبول في مجتمع ما، وبالتالي حياسة وضع اجتماعي معين. كما أن فقدان الثروة لا يعني بالضرورة فقدان المكانة والوضع الاجتماعي خاصة على المدى القصير (79) لأن البنى الاجتماعية لا تقبل الدخلاء بسهولة وقد يتطلب الأمر زمناً طويلاً.

من جهة أخرى فإن مجتمعات ولايات المغرب لم تعرف التقسيم الطبقي على شاكلة ما عرفت أوروبا، رغم أنها خضعت لتفاوت اجتماعي في الثروة، إلا أنه لم يبلغ حجم التفاوت الذي اتسمت به الطبقات في التشكيلة الاجتماعية الإقطاعية الأوروبية على أساس التقسيم الاجتماعي للعمل (80). ولعل ما يؤكد وجهة النظر هذه بالنسبة لموضوعنا، التراتبية الاجتماعية التي استحوذ عليها الكراغلة طيلة الوجود العثماني (المرتبة الثانية) (81)، مع أن هذه المرتبة لم تكن تعكس تماماً وضعهم الاقتصادي الذي تفاوت من مرحلة لأخرى ومنطقة

لأخرى. وبحكم أن الكراغلة تواجد معظمهم في المدن فقد غلب عليهم الطابع الحضري الذي ورثوه وتأثروا به، وقد كان من ميزات الحضرة المشاركة في الحياة الاقتصادية بفاعلية كبيرة، من خلال الاشتغال بالمهن الصناعية والأعمال التجارية حيث ظهر فيهم الصناع المهرة والتجار النشيطون(82).

أفضت الدراسات الاجتماعية إلى أن أوضاع الجماعات البشرية داخل مجتمعاتها كانت دائما متغيرة وليست على نسق واحد جامد، بل إنها تخضع للتطور والتغير تبعا للعوامل والأسباب التالية(83) :

- طريقة أداء وتعاطي أي جماعة مع محيطها يمكن أن تؤثر في وضعها الاجتماعي بحيث تكون سببا في تفوقها أو فشلها مقارنة مع نظيراتها من الجماعات، مثال ذلك نجاح الكراغلة في كل من تونس وليبيا في التأسيس لسلطة جديدة بفضل مجموعة من الإجراءات المهمة على غرار التحالف الضمني مع القوى المحلية على اختلافها(84) ، وكذلك ظهور شخصيات كراغلية تتمتع بمواصفات القيادة والزعامة (مراد باي، حسين بن علي، أحمد باشا القرماني...)، والأهم من كل هذا نجاح كراغلة الإيالتين في إمالة وتوجيه كفة الصراع والعلاقة مع القوى العثمانية والمحلية لصالحهم، من ذلك مثلا قضاء أحمد القرماني على قادة وضباط الانكشارية(85) ، كما استطاع خليفته يوسف القرماني إخضاع الانكشارية والقضاء على تمردهم سنة 1754م من خلال التحالف مع أحد أهم وأبرز القوى المحلية وهو الشيخ خليفة المحمودي شيخ قبيلة بني نويرة ، الذي كان يعد من أكثر الشخصيات نفوذا في إيالة طرابلس.

وقد كان لانضواء كراغلة ليبيا في تنظيم يجمعهم ويحمي مصالحهم ويسهل الاتصال بينهم في إطار ما اصطلح عليه بعض المؤرخين "حزب الكراغلة"، دور مهم في المحافظة على وضعيتهم الاجتماعية الممتازة(86) والدفع بها نحو تشكيل كيان فعال، وهو الشيء أو الألية التي افتقدها كراغلة الجزائر.

أما في تونس فقد تمكن حسين بن علي الكراغلي مؤسس حكم الأسرة الحسينية من كسب تأييد أهل الحل والعقد ومساندة الأعيان من الأهالي، كما استطاع أن يوفق بين العنصر الأجنبي التركي والعنصر المحلي، " فوق اتفاق الملاء على ولايته، وأعين عليها إذ لم يطلبها.... وشهد بيعته الملاء من العلماء والعسكر وأعيان البلاد، وأخذ صفقة أيمانهم، وتوثق منهم، واتفق الجند على ولاية محمد خوجة الأصغر دايا، فوافقهم على ولايته جذبا لأنفسهم، وأجلسه حذوه وقبل يده أعيان الجند بحضرته..."(87). وكان الكراغلة المراديين قد مهدوا لهذه الأوضاع من قبل من خلال القدرة على إختراق منظومة الحكم العثماني في تونس واستلام قيادة المحلة كما سنقف عليه لاحقا.

وعلى خلاف هذه المعطيات كان الكراغلة في ولاية الجزائر العثمانية يخوضون صراعا ضد الانكشارية للمحافظة على مركزهم الاجتماعي والسياسي ، خاصة بعد إخفاقهم في المحافظة على السلطة التي وصلوها في وقت مبكر خلال عهد حسن باشا بن خير الدين الذي تولى حكم الإيالة منذ سنة 1544م(88) ، وقد أسهمت الظرفية المحلية وحالة الفشل في التواصل مع القبائل المحلية وحتى التفاوت في الوضع العام(89) في ترسيخ الإخفاق لتشكيل معارضة قوية وإحداث التغيير الجوهري.

- يتأثر وضع الجماعات بفعل معايير الانتماء إليها، فقد تكون جماعات مغلقة إذا كانت قائمة على أساس النسب أو العصبية أو الاثنية، وقد تكون جماعات مفتوحة ذات معايير خاصة. ومن خلال ما تقدم معنا نستنتج أن العثمانيين في كل من تونس وطرابلس الغرب وبالمقارنة مع نظرائهم في الجزائر فقد كانوا أكثر إنفتاحا وتوصلا مع الأهالي من خلال علاقات المصاهرة و إسناد الوظائف العامة. وهو ما سمح للكراغلة الحسنيين بتونس في توطيد أركان حكمهم من خلال إجراءات التحديث التي باسروها و انعكست إيجابا على أوضاع البلاد سواء من حيث الاستقرار أو الإستفادة من جميع القوى المحلية التي دعمت مفاصل الدولة خاصة بالنسبة لفئة الكراغلة ، وهو التحدي الذي لم ينجح فيه القرمانيين في ليبيا إذ مزقت الصراعات الداخلية حول السلطة حكمهم(90) ، فكانت سببا مباشرا في تأثر أوضاع الكراغلة سلبا بعد عودة الحكم العثماني المباشر للبيلا.

- يميز علماء الاجتماع بين وضعيتين للجماعات والأفراد ضمن مختلف المنظومات بدء بالجماعة أو القبيلة ووصولاً إلى الدولة. فالجماعات إما أن تكون أوضاعها رسمية أو غير رسمية. حيث يشير مصطلح الأوضاع الرسمية إلى الطابع السلطوي للوضع، أما الأوضاع غير الرسمية فيجسدها معنى المركز والمكانة المشغولة في المجتمع بفعل المؤهلات والامتيازات دون أن يكون لها بعد رسمي مع احتمال وجود خلفية رسمية أقل تأثيرا(91).

في الولايات المغربية تمايزت أوضاع الجماعات والفئات الاجتماعية بحيث هيمن العثمانيون على أعلى السلم الاجتماعي والسلطة الرسمية، وقد تمكن كراغلة تونس وطرابلس الغرب من انتزاع هذا الامتياز بعد التأسيس

للحكم الوراثي فحافظوا على المرتبة الأولى في التراتبية الاجتماعية إلى جانب حلفائهم من العثمانيين والمحليين. وفي إيالة الجزائر نجد أن هذه الصفة اقتصر على بعض الشخصيات الكرغلية التي تمتعت بأوضاع رسمية على غرار البيلرباي حسن باشا بن خير الدين والبايات المتأخرين (الباي محمد الكبير، الحاج أحمد باي وبعض كراغلة بايلك قسنطينة). أما أوضاع أغلب الكراغلة فتراوحت بين الصفة الرسمية وغير الرسمية مع غلبة هذه الأخيرة. فوضعهم الاجتماعي احتل المرتبة الثانية بحكم تواجد أغلبهم بالمدن وكان هذا الترتيب أقرب إلى الصفة الرسمية وإن لم يستند منه كل الكراغلة بفعل تفاوت الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي يضيف بدوره الصفة غير الرسمية على جانب من الأوضاع التي عرفها الكراغلة، فمثلا كراغلة قسنطينة ومازونة غلب على ترتيبهم الاجتماعي الطابع الرسمي بفضل استقرار أوضاعهم الاقتصادية في حين حرم كراغلة مدينتي الجزائر وتلمسان هذه الصفة إلى حد ما بفعل الصراع والثورات المتواصلة ضد الحكم العثماني.

(Hiérarchie Sociale) ب- سوسيولوجيا التراتب الاجتماعي فسي ولايات المغرب العثمانية

يوحي مصطلح التراتب الاجتماعي بوجود أوضاع تسود فيها اللامساواة والاختلاف بين الأفراد والجماعات البشرية في أحوالهم العامة، ومن ثم اختلاف فرصهم في الحياة. ونظرا لوقوع هذا المفهوم الذي يتقاسم المعنى نفسه مع مرادفات أخرى على غرار "التقسيم الطبقي" أو "الطبقات الاجتماعية" احتل موضوعه مكانا مركزيا في الدراسات التاريخية والاجتماعية. حيث تم التطرق إليه من زوايا مختلفة "كالمعقد الاجتماعي" و"التركيب الاجتماعي"، ويبدو أنه من الشانك تفسير الفروقات والاختلافات إذ أنها تتصل بالانتماء إلى مجموعة أو أخرى وإلى المواقع المحتلة داخل التراتبية الاجتماعية (92). هذا فضلا عن النقاش المتعلق بالمعايير والمفاهيم ذات الصلة بالتراتبية، هل تنبني وتقوم على أساس تقسيم العمل أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (معيار اقتصادي)، أو على أساس تنافس الطبقات وطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي السائد أو الموروث؟ وهو نقاش لا يزال مفتوحا لأنه يطرح قضايا يصفها بعض علماء الاجتماع بالغامضة والملتبسة كمفهوم الطبقة مثلا، فهو ينتظم معظم المجتمعات إن لم يكن كلها، خاصة تلك التي تعاني من اللامساواة في توزيع الثروة والمزايا الأخرى المادية أو المعنوية كالمكانة والسلطة، ومع ذلك يبدو أنه في الغالب من الصعب تحديد المبادئ التي تحكم هذا التوزيع أو تصف العلاقات الاجتماعية التي ظهر منها أو قام على أساسها هذا التفاوت، وهي العلاقات التي تشمل الإحساس بالتماسك والتكافل لدى جماعة ما، والإحساس بالفرق عن الجماعات الأخرى (وربما الصراع معها) وتسلسل السلطة ومواقع الآخرين (93).

ومن الجدير بالذكر أن موضوع التباين أو التراتب الاجتماعي يشكل جوهر ما يطلق عليه السوسيولوجيون البنية الاجتماعية أو التركيب الاجتماعي. أما الجماعات المتشابهة أو المتقاربة من حيث المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي فيعبر عنها "بالشريحة الاجتماعية" أو "الطبقة الاجتماعية" (94).

وقد رصد الباحثون عدة أشكال لهذه التراتبية أهمها التمايز بين مكونات المجتمع لاعتبارات سياسية، اجتماعية أو اقتصادية (95)، أي مدى التفاوت في الثروة والوظائف السيادية. ورغم أن التاريخ أثبت وجود عدة أنواع من نظم التراتب الاجتماعي منذ القدم لدرجة اعتباره جزءا من طبيعة المجتمعات الإنسانية بكافة أشكالها، إلا أن الدارسين يرونه مجحفا ومشكلة اجتماعية في حد ذاته، خاصة عند تناوله من زاوية العدالة الاجتماعية التي ينشدها الجميع، والتي من أول شروطها المساواة بين مختلف مكونات المجتمع.

أما أهم تجليات التراتبية الاجتماعية فتتمثل أساسا في مدى النفوذ والسلطة والسيطرة التي يمنحها المركز الاجتماعي ضمن التراتبية للفئة المرتبطة به. حيث أثبتت الكثير من الدراسات الاجتماعية العلمية مدى الترابط بين الطبقة والقوة السياسية والاجتماعية المكتسبة، فأفراد تلك الجماعة يستحوذون على صناعة القرار (96) في المجتمع وبذلك يشكلون بالفعل طبقة حاكمة تحتكر السلطة والثروة والقدرة على إصدار الأوامر (97) لبقية فئات المجتمع، وبهذا فإن التراتبية الاجتماعية تعكس بواقعية شديدة طبيعة المراكز الاجتماعية ومجالاتها (حدودها)، ولذلك كانت ولا تزال من أهم وسائل ومداخل فهم البناء الاجتماعي لأي مجتمع، حيث تبدو المراكز الاجتماعية وقد رتبت في شكل سلم متدرج تعكس كل درجة فيه نوعا معينا من الميزات والقوة في علاقاته بالمراكز الأخرى في المجتمع (98)، فسر علماء الاجتماع هذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة من خلال عدة نظريات أهمها ثلاث نوجزها كما يلي (99) :

- نظرية التفسير الوظيفي للتدرج الاجتماعي: من خلال هذه النظرية يرى بعض الدارسين أن التراتب والتدرج الاجتماعي أصيلا في المجتمعات البشرية منذ القدم، وهما ضروريان للمجتمع الذي ينطوي على تقسيم معقد للعمل، حيث أن بعض الأدوار والمراكز الاجتماعية أهم من غيرها وحتى هذه الأهمية بحد ذاتها تختلف من مجتمع

لآخر، والأوضاع والمراكز التي تحظى بالقوة سوف تكون محل تنافس وصراع بين القوى الاجتماعية التي تسعى للظفر بها. فمثلا ليس هناك من يجادل بان تحرير البلاد من الأجنبي أهم عمل ينجز إذا ما حصل غزو، والقوة التي تُنجز هذا العمل تستحوذ على أعلى تراتبية اجتماعية ما يمكنها من ممارسة السلطة بكل أريحية. غير أن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات على أساس أنها تبرر تقسيم السلطة والثروة من خلال معايير لا تكون دائما موضوعية، كما أنها تغفل دور الوراثة في التراتب الاجتماعي مع أن الواقع أثبت مدى تأثير مختلف الأوضاع الاجتماعية (تراتبية، أدوار، مراكز اجتماعية...) بعامل الوراثة مقابل عوامل أخرى كالإنجاز والصراع بين مكونات المجتمع(100).

- نظرية التفسير الماركسي (الجدلية المادية): نسبة للفيلسوف كارل ماركس الذي يفسر ظاهرة التراتب الاجتماعي ضمن طبقات يكونها نتيجة طبيعية وحتمية للتفاوت في الأداء الاقتصادي والإنتاجي، فالطبقة بالنسبة لماركس هي جماعة اجتماعية لها وظيفة خاصة في عملية الإنتاج. وهي تتكون أساسا من أصحاب الأرض، أصحاب رؤوس الأموال والعمال الذين لا يملكون شيئا ماعدا أيديهم. وذلك في مقابل عوامل الإنتاج الثلاث في الاقتصاديات الكلاسيكية أي الأرض والعمل ورأس المال. والوظائف المختلفة لهذه الطبقات تمنحهم مصالح متضاربة مما يجعلهم ميالين للتفكير والتصرف بطرائق مختلفة.

وعليه، فإن التاريخ هو قصة صراع الطبقات(101)، والصراع الطبقي هو محرك التاريخ بحسب التصور الماركسي، كما يرى أصحاب هذه النظرية أن النظام الاقتصادي بالمعنى الواسع (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) والعلاقات الطبقة الناشئة عنه، هو الأساس الذي تستند إليه البنيات الاجتماعية الأخرى، ومن ثم فإن الوضع الطبقي ليس مسؤولا فقط عن عدم المساواة الاقتصادية في الثروة، بل هو مسؤول عن كافة أشكال عدم المساواة الأخرى وبصفة خاصة ما يتعلق بالقوة والنفوذ والسلطة(102).

إن أهم ملاحظة حول هذه النظرية بخصوص موضوعنا، هي أنها لا تتحدث عن تراتبية اجتماعية بالمعنى الذي عرفته بلاد المغرب العثمانية، والذي كان في جوهره ترتيبا تفضليا في الامتيازات والمكانة الاجتماعية، أشبه بهرم اجتماعي مقلوب تحتل قمته العريضة الشرائح المحظوظة من فئات المدن وجماعات المخزن بالريف التي قد ، على الرغم من استحوادها على جل الامتيازات، بينما يحتل % لا تتجاوز نسبتها من مجموع السكان 8 أو 10 أسفل الهرم بكثرة مطالبه وقلة امتيازاته وحقوقه أغلبية السكان بالمدن والأرياف(103). وعليه فإن فحوى هذه النظرية ينصب أساسا على التركيب الطبقي وفق ما عرفته المجتمعات الأوروبية خلال القرون الوسطى. ومن أبرز الانتقادات التي وجهت إلى هذا التحليل إغفاله للعديد من المعايير المتدخلة في تكوين التراتب الاجتماعي وحصر المجتمع ضمن طبقات نموذجية لا يمكن الإفلات منها إلا في حالات استثنائية قانونية، فالسيد يبقى سيد والعبد كذلك. كما أن التفسير الماركسي يجعل التراتب الاجتماعي ظاهرة تاريخية اجتماعية وليست طبيعية، أي أنها لم تكن عامة في المجتمعات الإنسانية بل ظهرت في مرحلة تاريخية معينة نتيجة أسباب وتطورات اجتماعية ذات طابع اقتصادي بحث، في حين نصادف في ثنايا التاريخ عديد الشواهد المخالفة لهذا التفسير.

- نظرية ماكس فيبر(1864-1920): بحسب عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر فإن الصراع الطبقي ضمن التراتبية الاجتماعية عامل حاسم في التغيير الاجتماعي، كما أن "الطبقة الاجتماعية" ماهي إلا بُعد واحد ضمن ثلاث أبعاد تشكل التراتب الاجتماعي. وهي المركز الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي، فبينما يركز كارل ماركس على أولوية الطبقة في تحديد المكانة الاجتماعية والقوة السياسية، يؤكد ماكس فيبر على ضرورة التمييز بين الأبعاد الثلاث في نظام التدرج الاجتماعي وهي المكانة الاقتصادية والشرف الاجتماعي الذي تخلعه الجماعة على الشخص أو الفئة (المكانة الاجتماعية) والقوة السياسية التي تمارس ضمن الأطر القانونية والسياسية ويذهب "فيبر" إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ترابطا وثيقا(104) وإن كان ليس من الضروري أن تكون كذلك. وبهذا فإن تفسير "فيبر" أخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات الاجتماعية الواقعية كالجاء، الشرف(النبالة)، المكانة والمركز الاجتماعي الموروث، القوة السياسية أو العسكرية فضلا عن الثروة الاقتصادية، بحيث تشكل طبيعة التفاعل والتداخل بين هذه المعايير هوية التراتبية بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

كما أضاف تفسير ماكس فيبر عامل مهم آخر يتعلق بالتغيير الاجتماعي الذي يؤشر إلى عدم ثبات التراتبية الاجتماعية، فهي ليست منظومة جامدة ساكنة بل تتحرك وتتغير تبعا لمتغيرات متعددة منها الديمغرافية الاجتماعية أي حجم المجتمع ونسبة كل فئة اجتماعية للأخرى، وكذا منظومة القيم التي تحكم المجتمع سواء في

المجال الاقتصادي أو السياسي. على غرار ما عرفته البنية المجتمعية في الولايات العثمانية المغربية إبان الوجود العثماني (فئة الأعلاج، الأتراك، الكراغلة...) وبعده، أي خلال مرحلة الاستعمار الأجنبي (سلطة الاحتلال، المستوطنين).

(Intégration, Relation) ج- سوسولوجيا الاندماج والعلاقات في ولايات المغرب العثمانية (من خلال المبحث التالي نتطرق لمفهومين أساسيين في علم الاجتماع وهما في التاريخ الاجتماعي أهم. يتعلق الأمر بالاندماج وكنه العلاقات الاجتماعية. وإذا كانت المفاهيم في العلوم الإنسانية تعاني إشكالية التعريف والدلالة، فلقد سعى علماء الاجتماع منذ الوهلة الأولى من تأسيس هذا العلم لفهم ماهية الروابط بين الأفراد والجماعات وكيفية قيامها، وعلى الرغم من تعدد تعريف كلا المفهومين إلا أنها تلتقي حول قواسم مشتركة باعتبارها أداة لقياس قوة أو ضعف الروابط الاجتماعية وماهية النسيج الاجتماعي ومن ثم إلى طبيعة المجتمع (التي تمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم، أفقيا Processus بصفة عامة. كما يتخذان معنى الصيرورة) بتمثل قيمها وعاداتها وأنماط عيشها، وعموديا باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم إلى مؤسسة الدولة، وتوطد ولائهم لها(105).

ينطوي الاندماج لغويا واصطلاحا على معنى عام يقصد به عملية توفير الفرص على قدم المساواة لتوطيد الرابط الاجتماعية من خلال إفراح مجال المشاركة في مختلف أوجه النشاط السياسية، الثقافية ... وفي المؤسسات العامة.

وبهذا المعنى، يعتبر الاندماج عملية ممارسة المواطن أدواره داخل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية(106)، فهو إجراء تتداخل بمقتضاه وتنصهر الجماعات الاجتماعية، والطبقات، والأفراد داخل كيان اجتماعي أوسع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع الحقوق وما يترتب عليها من التزامات، كما في مجتمعات المواطنة، أو من خلال آليات اجتماعية معينة كالحراك الاجتماعي، والزواج الداخلي، والدمج الحضري(107). والاندماج الاجتماعي(108) عكس الانغلاق الاجتماعي الذي يوشح لوجود جماعات مهمشة وعلاقات اجتماعية قائمة على الانتقائية والصفوة. أي أن مساحة الاندماج تتسع وتضيق تبعا لسياسات الدولة وتوجهات المجتمع العامة، وهو بذلك من مسؤولية الدولة التي من واجبها السعي لتلاحم المجتمع وتطوير مجموع " الأمة" اقتصاديا واجتماعيا كإدماج السكان البدو، وهو أولوية يفسرها وضع الفئات المهمشة وما يؤدي إليه من اضطراب اقتصادي واجتماعي(109).

فالاندماج الاجتماعي يعني هنا اتحاد جماعات كانت منفصلة أو بينها روابط هشة ويشبه هذا التكامل عملية (، غير أن الاختلاف الوحيد بينهما هو أن الاستيعاب يكون بين جماعات تتميز Assimilation الاستيعاب) بالاختلافات الثقافية الواضحة، كما في حالة بلاد المغرب إبان الوجود العثماني من حيث تواجد جماعات (أتراك، أندلسيون، أعلاج...) مختلفة المشارب والخلفيات الثقافية. بينما يكون مفهوم الاندماج والتكامل أقرب إلى حالة الجماعات التي تتميز بالمشاركة في الانتماء إلى الإطار الثقافي نفسه، ولكنها معرضة إلى الانفصال أساسا، بسبب تعدد ولايات أعضائها وتقطع حضور الدولة أو السلطة المركزية وهكذا وصولا إلى حالة الاندماج الوطني. أما الجماعات التي يستهدفها الاندماج فهي في الغالب تلك التي تعيش أزمات، وهي عادة المجموعات المهمشة التي في الأطراف سواء بالمعنى الجغرافي أو الاجتماعي(110) أو السياسي على غرار جماعات الكراغلة في إيالة الجزائر.

هذا ويتطلب نجاح عملية الاندماج توفر بعض الشروط الموضوعية، كوجود الرغبة لجميع الأطراف المعنية بالعملية سلطة وبنى مجتمعية، وهو ما يتجسد ذلك من خلال إختزال مسافات العادات والتقاليد والخصوصيات فضلا عن المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية، أي توزيع ثروات البلاد من خلال تقسيم العمل الذي ينشئ التعاون إلى درجة الانصهار العام للجماعة. وهذا عامل أساسي للتلاحم الاجتماعي(111)، كما يعبر عن ممارسة المواطن أدواره داخل بنى المجتمع وهيكل الدولة سواء عن طريق سعيه لاستعادة مكانته في البنى المختلفة أو من خلال قيام الدولة بتنفيذ أدوار هذه البنى.

وعليه يمكن تلخيص شروط نجاح الاندماج بين الجماعات البشرية كما يلي :

- وجود ضمير جمعي وشعور بالانتماء .
- وجود علاقات وتفاعلات متكررة بين أفراد الجماعات أو الجماعة الواحدة.
- وجود أهداف مشتركة تتجاوز المصالح الشخصية أو الآنية(112)

ولذلك يرجع الباحثون عدم الرغبة في الاندماج لدى بعض الجماعات البشرية إلى خلفيات نفسية أو اجتماعية أو سياسية كالحسد وحب الذات (113) والصراع على الثروة والسلطة. وهنا تطرح حلول للحفاظ على الخصوصية والهوية أي حدود للاندماج بما يعني عدم إلغاء الذات بقدر إيجاد إطار للتشاور والتفاعل الإيجابي بين مكونات المجتمع.

وغير بعيد عن مفهوم الاندماج وبالتقاطع معه يستوقفنا مفهوم لا يقل أهمية في دراسة الجماعات البشرية ويتعلق الأمر بمفهوم "العلاقات" الذي من جملة معانيه وجود فعل ثم رد فعل معاكس جديد، أو ما يصطلح عليه (، وهو بالنسبة لموضوعنا يعني أكثر ما Feed Back بالتغذية العكسية أو الاستراتيجية ممثلة في رد الفعل) يعني وجود طريقة تنتقل من خلالها أنماط وقواعد السلوك الاجتماعي بين بنى المجتمع، والتي من شأنها أن تحدث التقارب المطلوب لعملية الاندماج. فكلما ساد التأثير بين مكونات المجتمع (سلطة، قبائل محلية، وافدون...) ازداد ما ينشؤونه من علاقات على أسس حقوقية (114)، والتي قد يتدخل القانون أو العرف لرعايتها.

ولذلك نجد من الباحثين من يربط مفهوم الاندماج بنوعية ومدى تكرار العلاقات التي تربط الأفراد داخل الجماعة، بالإضافة إلى درجة التزامهم بقيمها ومعاييرها (115). وهكذا فإن الارتباط المطرد والوثيق بين مفهومي الاندماج والعلاقات يجعل هذه الأخيرة ضرورية لنجاح أي عملية اندماج مجتمعي باعتبارها المعيار والمرآة العاكسة لحقيقة التواصل والاتصال الذي يحدث بواسطة المشاركة الاجتماعية للأطراف المختلفة داخل المجتمع، من خلال تنمية "الاعتماد المتبادل" الذي يشكل جوهر أي علاقة مهما كانت طبيعتها.

4/ خاتمة و استنتاجات :

توخينا من خلال هذه الدراسة الموجزة تسليط الأضواء على مجمل أوضاع مجتمعات بلاد المغرب ، من خلال معالجة جملة من التساؤلات المرتبطة أساسا بصيرورة التطور التاريخي لكل إيالة، مع السعي لمقارنة المعطيات السياسية والاجتماعية في الفترة مجال الدراسة، والتي أفضت إلى فوارق و تماثلات بينية واضحة بدءا من ظروف استقرار العثمانيين في كل ولاية وسياساتهم الداخلية، وصولا إلى آليات و انعكاسات طريقة إدارة العثمانيين للمجتمعات المحلية على مختلف فئات المجتمع . وعليه فقد أمكننا الخلوصل إلى مجموعة الاستنتاجات التالية:

- مقارنة بكل من تونس وطرابلس الغرب، كانت تركيبة السلطة العثمانية في إيالة الجزائر الأكثر تعقيدا إذ لم تتأسس على إرادة الصفوة والنخبة من الوافدين والمحليين، ولا على الإرادة الشعبية التي تم استبعادها، ولا على الهيمنة المتأنتية عن الوراثة السلالية على غرار الحسينيين والقرمانليين، بل كانت مجرد تركيبة هجينة من عدة سلط تمارس نفوذا عسكريا ودينيا وروحيا وحتى ماليا من طرف اليهود أواخر عمر الإيالة، من أهم تلك السلط، سلطة الداي، سلطة الباي، سلطة الأسر والأعيان والطرق وسلطة قبائل المخزن. وقد شكلت مراكز النفوذ هذه منافذ لقوى المجتمع المحلية على غرار فئة الكراغلة سهلت اختراق منظومة الحكم العثماني إلى حد ما خاصة على مستوى البيالك وقبائل المخزن. وبالمقابل تأثرت شرعية الحكم العثماني بفعل انحلال السلطة المركزية وظهور تنظيمات سلالية وراثية على مستوى السلطات الفرعية خارج نطاق سلطة الأوجاق.

- كان المجتمع الريفي أكثر عددا و تجانسا مقارنة بمجتمع المدن، إلا أن العلاقات بين مختلف الجماعات والفئات كانت تحكمها المصالح الضيقة، الأمر الذي سهل تدخل الحكام العثمانيين لتنظيم وتوجيه هذه المصالح بما يخدمهم ويحول دون توحيد صفوف المجتمع.

- في إيالة تونس كان التطور نحو نظام مستقل يسير بسرعة منذ العهد المرادي، وتيرة حافظ الحسينيون منذ صعودهم على طابعها الثابت، وهي ظاهرة يجب ربطها بقدوم التقاليد المتعلقة بممارسة التسيير والحكم، وباستمرارية المؤسسات الموروثة عن العهد الحفصي ومن أهمها مؤسسة "المحلة" التي بفضلها استطاع البايات أن يفرضوا نفوذهم تدريجيا على حساب الباشوات ممثلي السلطان العثماني والدايات المعينين من طرف الأوجاق.

- كان للظروف التاريخية المتباينة دور كبير في توجيه سلوك ومواقف الحكام العثمانيين وجماعات الإنكشارية تجاه مجتمعاتهم الجديدة في بلاد المغرب. فكون إيالة الجزائر الأقدم والأهم إستراتيجيا بالنسبة للدولة العثمانية مقارنة بتونس وطرابلس الغرب، وكذا تزامن إلحاقها بالسلطة العثمانية مع بدايات التخلي التدريجي والبطيء عن قانون منع زواج الأوجاق، أثرت هذه المعطيات على درجة اندماج الوافدين ومصاهراتهم، بحيث تفاوتت مستويات الاندماج جغرافيا وخلال كل مرحلة تاريخية. كان أعلى مستوى من الاندماج ما شهدته بايلك الشرق، في

حين بقي الإنكشارية ومن بعدهم الكراغلة على تمنعهم في مناطق وسط وغرب الإيالة، خاصة الحواضر التي عرفت احتكاكات دموية على غرار تلمسان ومدينة الجزائر. في المقابل فإن الظرفية التاريخية المعاكسة إلى حد ما عملت على الدفع بعمليات المصاهرة بشكل كبير في الولايات المجاورتين.

- أفرزت سياسة العثمانيين الرامية للمحافظة على امتيازاتهم ونظام حكمهم في الجزائر تعقيدات في المشهد السياسي والاجتماعي في الجزائر مع نهاية القرن الثامن عشر، كانت هذه التعقيدات ذات أبعاد اثنية وسلطوية مما جعل المصالح الضيقة لكل جماعة تطفئ على المصلحة العامة وتحول دون تبلور وعي وطني.

هوامش ومراجع الدراسة:

- 1- بهلول نسيم، الأصول الشرعية للعلوم الاجتماعية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 129.
- 2- للمزيد حول موضوع العلاقة بين علمي التاريخ والاجتماع، أو بصورة أشمل بين العلوم الاجتماعية والإنسانية نحيل القارئ الكريم على محاضرة الدكتور عزمي بشارة الموسومة " تحديات أمام العلوم الاجتماعية بتاريخ 11-2-2018 www.dohainstitute.edu.qa والإنسانية في السياق العربي"، من الموقع الإلكتروني
- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مج 1، ط2، القاهرة، مصر، 2007، ص 12.
- 4- إميل دوركايم: (1858-1917م) عالم اجتماع فرنسي تأثر بأفكار أوغست كونت وبنى عليها، إليه يرجع الفضل في وضع بعض أسس وقواعد علم الاجتماع ليأخذ شكله المستقل عن العلوم المتداخلة معه، وذلك من خلال مجموعة مقولات اشتغل عليها تحليلًا وبرهنة، منها أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة الحقائق والوقائع الاجتماعية، وفق المنهج العلمي الذي سعى لاستخلاص أسسه من خلال دراسة ظاهرتي التقسيم الاجتماعي للعمل والانتحار. من أهم مؤلفاته "قواعد المنهج في علم الاجتماع" و" حول تقسيم العمل الاجتماعي". للمزيد أنظر: - محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، دس، ص ص 27-28.
- 5- الجنينالوجيا: منهجية في البحث تعمل على الكشف عن توارث المفاهيم واختلافها، وقد ظهرت الجنينالوجيا أول ما ظهرت كفن لقراءة حفرة للتاريخ، تاريخ الأفكار والمفاهيم من حيث أصلها وسياقات إصدار الأحكام بشأنها من خلال ممارسة آلية التأويل والتفكيك وإعادة البحث عما يشكل المعنى ويبني القيمة في كل شيء وكل علاقة. للمزيد راجع: - مراد قواسمي، في معنى التاريخ عند نيتشه سؤال الأصل ومشروع التأويل، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2012، ص ص 20-24.
- 6- بيتر بيرك، علم الاجتماع والتاريخ، ترجمة داوود صالح رحمة، ط1، دار علاء الدين، سورية، 2007، ص 11.
- (لغويا تعني البحث والنظر أي المعرفة الحاصلة عن طريق التأمل L'Epistémologie⁷ - الإبستمولوجيا) والتجريد، جاءت مقابل كلمة "تقني" (تقني = إبستيمي) التي تعني المعرفة الحاصلة عن طريق الممارسة التطبيقية والتجارب. أما =اصطلاحاً فهي لفظ أطلق على الدراسات التي تناولت العلم بالبحث والنظر في المبادئ الأساسية للمنظومة العلمية للكشف عن النقص الكامنة في المعرفة العلمية، فتكون بذلك علم مناهج العلوم. يعاني مصطلح الإبستمولوجيا من التداخل وتنازع المعنى الدلالي مع مصطلحات فلسفية أخرى. للمزيد أنظر: - ملاح أحمد، المختصر في تاريخ الإبستمولوجيا، دار القدس العربي، وهران، 2010، ص 11 وما بعدها.
- عبد الله العروي، مفهوم التاريخ الألفاظ والمذاهب، ط5، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2012، ص ص 34-36.
- 9- المرجع نفسه، ص ص 72-78.
- 10- عماد الدين خليل، ملاحم الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز، ط7، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ص 5.
- عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، ط1، دار الفكر، بيروت، 2004، ص 58.

- 12- الكلية والعلية: يقصد بالقواعد الكلية الربط بين الجزئيات والوقائع أو التركيب بعد التفكيك للأحداث التاريخية حتى تشكل وحدة عضوية متكاملة تقود لحقائق عامة وكلية. أما القواعد العلية فيراد بها أن وقائع التاريخ تخضع لعلل وأسباب (قانون السببية ومبدأ الحتمية) يستنبطها المؤرخ لإعادة تشكيلها وفق صورة عقلية متكاملة، وهو ما أشار إليه ابن خلدون بقوله: "... فإذا احتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات... والإحاطة بالحاضر من ذلك، والمماثلة ما بينه وبين الغائب... وتعليل المتفق منها والمختلف...، وأسباب حدوثها ودواعي كونها وأخبارهم... حتى يكون مستوعبا لأسباب كل حادث، واقفا على أصول كل خبر...". للمزيد حول الموضوع أنظر: - ابن خلدون، مصدر سبق ذكره، ص 40. وأيضا: - ر. بودون و ف. بوريلو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، د.م.ج، الجزائر، 1986، ص ص 123-130، و ص 362. وأيضا: - حسن الساعاتي، علم الاجتماع الخلدوني قواعد المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص 53.
- محمد عبده محبوب، الاتجاه السوسيولوجي في دراسة المجتمع، وكالة المطبوعات، الكويت، د.س، ص 93.
- 13- أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص ص 134-136
- ابن خلدون، مصدر سبق ذكره، ص ص 47-53. 14
- 15- للمزيد حول تعاريف ومناهج علم الاجتماع راجع: - محمد إبراهيم عبد المجيد، علم الاجتماع النشأة والتطور، المشكلات الاجتماعية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 18 وما بعدها.
- 16- المنهج: هو مجموعة العمليات العقلية الإستدلالية التي تستخدم في حل مشكلات العلم، وبناء العلم نفسه في مرحلة ما من تاريخه...، وبالنسبة لعلمي التاريخ والاجتماع فإن مناهجهما تتطور مع كل مرحلة من مراحل تطور علم التاريخ نفسه. للمزيد حول الموضوع راجع:
- قاسم عبده قاسم، تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2000، ص 94.
- 17- الهادي التيمومي، مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2003، ص ص 11-12.
- 12- وأيضا: - عمار حمداش، تقنيات البحث السوسيولوجي، ط1، المطبعة السريعة، المغرب، 2006، ص 12 وما بعدها.
- (: الاستقراء عكس الاستنباط، فهو ينطلق من ملاحظات معينة تكون نواة لصياغة **Induction** 18- الاستقراء تعميمات إمبيريقية، وتشكل هذه التعميمات بدورها الأساس في بناء النظرية، ويعد الاستقراء التحليلي الذي يستخدم أسلوب الفحص المنظم والشامل للظواهر والحالات المدروسة من أجل الوصول إلى تعميمات، أكثر (فيعني مدى علاقة البحث العلمي بالملاحظة **Empirique** شيوعا في علم الاجتماع. أما مصطلح " إمبيريقية") والتجربة، وفي بعض الأحيان يستخدم كمقابل لكل ما هو مجرد أو نظري، ولمصطلح الإمبيريقية استخدامات تحقيرية إزدرائية تتعلق بعدم الإهتمام بالمبادئ العامة أو النظرية، وهو بالنسبة لأصحاب النزعة الإمبيريقية يعني الاحتكام للواقع والقبول بآليات الاختبار والتمحيص (التجربة). للمزيد أنظر جوردن مارشال، مرجع سبق ذكره، ص 143 و 186.
- 19- حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-62.
- 20- ابن خلدون، مصدر سبق ذكره، ص 52. وأيضا: - عبد الله العروي، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.
- 21- بيتر بيرك، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- أحمد محمود صبحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-151. 22
- صلاح مصطفى الفوال، سوسيولوجيا الحضارات القديمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص 317. 23
- 24- محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، دار المعرفة، القاهرة، 1975، ص 40.
- 25- محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، 2009، ص 96.
- 26- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981، ص 133.
- عبد الرحمان بن خلدون، مصدر سبق ذكره، ص 143-144 وأيضا: - عبد العزيز الدوري، التكوين 27
- التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص ص 107-108.

14. - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثمانية، 1800-1830، ش.و.ن.ت الجزائر، 1979، ص 28.
- 29 - حمدان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبييري، م.و.ن.إ، الجزائر، 2005، ص ص 119-116.
- عبد الرحمان بن خلدون، مصدر سبق ذكره، ص 156. ³⁰
- فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق ³¹ والمصادر العثمانية حصرا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، 567.
- من أهم مظاهر الصراع بين الولاة الكراغلة وأوجاق طرابلس الغرب المدبحة التي دبرها أحمد باشا القرماني لهذه الفنة سنة 1711، والتي إستصل من خلالها شأفتهم، ونظرا لوقع هذه الحادثة على الانكشارية جعلها المؤرخ ابن غلبون مفصلة في التاريخ الليبي الحديث بقوله " هكذا انتهى حكم الأتراك وبدأ حكم القولو غلية ". وقد شهدت إيالة تونس حوادث مشابهة خاصة على عهد حمودة باشا سنة 1814م إثر ثورة الإنكشارية ومحاولتهم الإطاحة بسلطة الحسينيين. وهي الأحداث التي سنسبب الحديث حولها لاحقا. للمزيد حول الموضوع أنظر:
- محمد بن خليل غلبون الطرابلسي، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذکر فیمن ملک طرابلس وماکان بها من الأخبار، نشر وتصحيح الطاهر أحمد الزاوي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1930، ص 158. وأيضا:- إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح حتى سنة 1911م، ترجمة خليفة محمد التليسي، ط2، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1991، ص 326.
- ³² - عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، ط2، منشورات أوتار، تونس، 2016، ص 177.
- ³³ - إتوري روسي، مرجع سبق ذكره، ص 413.
- عبد الرحمان بن خلدون، مصدر سبق ذكره، ص 146. ³⁴
- فاضل بيات، مرجع سبق ذكره، ص 588. ³⁵
- ³⁶ - صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993، ص 30.
- ³⁷ - الأعلاج: وصف يطلق على الأوروبيين والمسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام والتحقوا بخدمة السلطان العثماني ومنهم من بقي على ديانته واستهوته المغامرة وجمع الغنائم تحت راية العثمانيين وهم الذين يوصفون في بعض الكتابات التاريخية باللون أو مشاة البحرية، تتفرق أصولهم بين مختلف بلدان أوروبا، خاصة المطلة منها على البحر المتوسط، وقد اتخذت هذه الفنة من ولايات المغرب عموما ومن إيالة الجزائر بشكل خاص موطنًا لهم ابتغاء تحسين أوضاعهم المادية وتحقيق طموحاتهم. وقد الأعلاج على بلاد المغرب إما بواسطة الشراء أو الغارات والغزو في الشواطئ الأوروبية وجزر البحر المتوسط أو عن طريق الهدايا. ويقابل لقب علج " ويستعمل هذا اللفظ في المصادر والكتابات الأوروبية خاصة، Renégat مرادفتين هما: المرتد أو " التي تستعمل في الكتابات العربية. للمزيد حول الموضوع راجع: Converti والمهتدي أو "
- Moulay belhamissi, marine et marins d'alger 1518-1830, Bib nationale d'Alger 1996, 3T, T1, p116.
- توفيق البشروش، جمهورية الدايات في تونس 1591-1675، نشر مجموعة أيام الناس، تونس، د.ت.ن، ص 45.
- ³⁸ - نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن 16م حتى مطلع القرن 20م، ترجمة وتقديم عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2001، بيروت لبنان، ص 103.
- شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر، 1983، ص 335.
- ⁴⁰ - للمزيد حول الموضوع أنظر: محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دمشق، 1969، ص 89-96. وأيضا:- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 187 و ما بعدها.
- عطية فتحي الويشي، العثمانيون بطرابلس الغرب جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (1551-1912م)، ⁴¹ المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 140، السنة الخامسة والثلاثون، خريف 2017، إصدار مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، الكويت، ص 125.

- ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية الجزائر تونس طرابلس الغرب، البصائر للنشر والتوزيع، 2013، ص 118.
- أبو القاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 157. ⁴³
- ⁴⁴ - ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين، الكويت، 2000، ص ص 72-73. وأيضا:-
- ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.
- ⁴⁵ - BOYER Pierre, Contribution a l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger XVI-XIX Siècle, in R.O.M.M, N°1,1966,p28.
- ⁴⁶ - ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 72.
- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 178. ⁴⁷
- ⁴⁸ - وليام شالر، مذكرات وليام شالر 1816-1824، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص 45.
- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار 1754-1830، تحقيق وتقديم أحمد توفيق المدني، ش و ن ت، الجزائر، 1973، ص 66.
- ⁵⁰ - حمدان خوجة، مصدر سبق ذكره، ص 144. وأيضا:-
- BOYER Pierre, Contribution a l'étude, op.cit,pp28-32
- ⁵¹ - J.C.VATIN, L'Algérie politique, histoire et société, presse de la fondation nationale des sciences politique, Paris, 1983, p105.
- ⁵² - S.D'ESTRY, histoire d'Alger depuis les tempt les plus reculés jusqu'à nos jours, Admame et Cie, éd Tours, 1845, pp140-141.
- ⁵³ - G.ESQUER, Les commencements d'un empire la prise d'Alger, Lib, Larose, Paris, p 08.
- ⁵⁴ - FEDERMANN. Henri et AUCAPITAINE. L Baron, Notes sur L'histoire et L'administration du Beylik de Titri, in RAN°11, 1867,, p40.
- ⁵⁵ - سلفاتوري بونو، العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي، ترجمة أبو القاسم بن التومي، مجلة الأصاله، عدد 6، السنة 1972، ص 101.
- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، 1988، ص 27. وأيضا: ⁵⁶
- M.EMERIT, La situation économique de la régence d'Alger en 1830, in information historique, N° Mars-Avril, 1952. ,p169.
- ⁵⁷ - عبد السلام فيلاي، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013، ص 89. وأيضا:
- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، مرجع سبق ذكره، ص 172.
- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 102.
- ⁵⁸ - Boyer(P) : le problème Kouloughli dans la régence d'Alger, in R.O.M.M, n° spécial (N°8) 1970, p90.
- ذكره، ص 161. ⁵⁹ - عبد الرحمان بن خلدون، مصدر سبق
- ⁶⁰ - A.RYYMOND, Grandes villes arabes à l'époque ottomane, éd, sindbad, paris, 1985, p78.
- ⁶¹ - M. EMERIT, les Tribus Privilégiées en Alger dans la première moitié du 19 siècle, in annales économiques sociétés civilisation, 21 année, Janvier-Février 1966, p 46.
- ⁶² - أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص 31.
- ⁶³ - تيسير بن موسى، مرجع سبق ذكره، ص 27.

- ⁶⁴- محمد نجيب بوطالب، سيوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 146 ومابعداها. وأيضا:- عبد الحميد بن هنية، مرجع سبق ذكره، ص ص 222-223.
- ⁶⁵- دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003، ص 66.
- علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ⁶⁶ بيروت، 1998، ص 52.
- ⁶⁷- للمزيد حول الموضوع راجع:- ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-144. وأيضا:
- محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص ص 81-83.
- ⁶⁸- يناقش بعض المؤرخين قضايا أوضاع مختلف الفئات والجاليات في إطار الدولة العثمانية، مركزين على أن هذه الأخيرة لم تكن تهدف لتفكيك الروابط الإجتماعية، مستدلين على ذلك بترخيص السلطات العليا للجالية الأندلسية بحرية التنقل و الرجوع إلى ذويهم ، وهو ما حدث في إيالة تونس التي غادرها عددا منهم لأنهم لم يجدوا ما يربطهم بها ، أو لم يستطيعوا الإدماج في الواقع الجديد، وبلا شك فإن طرابلس الغرب لم تكن استثناء في هذا المجال.
- ⁶⁹- المتتبع لأوضاع الجالية الأندلسية في إيالة الجزائر، يلاحظ أن هذه الفئة إستفاد من سياسة إدماجية إتبعها العثمانيون لم تقتصر على الإسكان والإيواء، بل تبدو سياسة متكاملة وطويلة وحتى على مستوى الباب العالي الذي كان يبعث بالأوامر السلطانية الحاتة على الاهتمام بأمن الأندلسيين وتعيين من يسهر على أمنهم وراحتهم (كانوا يلقبون بالمتفرقة) ، اهتمام لم يحظى الكراغلة بمثله، ربما لموقف كلا الفئتين من مسألة السلطة. للمزيد حول الموضوع راجع:- مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام، نموذج الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البشائر، دمشق، 1999، ص ص 227-228. وأيضا:- محمد بن يوسف الزياتي، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق الشيخ المهدي البوعبدلي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978، ص 31.
- HAEDO.F, Topographie et Histoire générale d'Alger, traduit de l'espagnol par Berbrugger (A) et Monnereau, in RA, N° 14-15, Alger ,1870-1871, op.cit,p459.
- ⁷⁰ - Louis Franc et J.J. Marcel, Histoire de Tunis , Ed, Bouslama,Tunis,2eme edition,1979.,pp10-11.
- ⁷¹- علي عبد اللطيف أحميدة وآخرون، مابعد الإستعمار والقومية في المغرب العربي، ترجمة جمعة عمر بوكليب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 29.
- حمدان خوجة، مصدر سبق ذكره، ص 49. ⁷²
- ⁷³- محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص 66 ومابعداها. وأيضا:- ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-140.
- روجي كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام، ط1، ⁷⁴ دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص 18.
- عميراي احميدة، من الملتقيات التاريخية، مطبعة البعث، قسنطينة الجزائر، 2000، ص 101. ⁷⁵
- جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ⁷⁶ ط1، 2011، ص 161.
- ⁷⁷- أندرودي سيزولاتزري و مارك جي والاس، السلوك التنظيمي والأداء، ترجمة أحمد جعفر أبو القاسم، ط1، نشر معهد الإدارة العامة ، الرياض، م ع س، 1991، ص 219.
- للمزيد حول الموضوع أنظر:- ر.بودون و ف.بوريلو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، دم.ج، الجزائر، 1986، ص ص 595-599. وأيضا:
- محمد علي شهاب، السلوك الإنساني في التنظيم، دار الفكر العربي، الكويت، 1990، ص 194 ومابعداها.
- ⁷⁸- ر.بودون و ف.بوريلو ، مرجع سبق ذكره، ص 595.
- ⁷⁹- محمود عودة ، مرجع سبق ذكره، ص 217.

- 80- عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكير الإقتصادي والاجتماعي 1830-1960م، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 26.
- 81- أخذ التنظيم الاجتماعي في ولايات المغرب ترتيبا تفضليا من حيث المكانة الاجتماعية وكنيجة منطقية للتفاوت الشديد في توزيع الحظوظ والامتيازات العسكرية والاقتصادية. كانت تحتل قمته الإقلية العثمانية وبعض الفئات المحظوظة المقيمة بالمدن كالحضر وجماعات المخزن بالريف والتي لا تتجاوز نسبتها إلى مجموع السكان ، يليهم أغلبية سكان الريف والمدن وهي نتيجة منطقية لعدم وجود سياسة إجتماعية قائمة % بين 8 إلى 10 على تقسيم العمل والثروة . للمزيد راجع:- ناصر الدين سعيدوني، ص 119. وأيضا:- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثمانية، مرجع سبق ذكره، ص 41. - عدي الهواري، مرجع سبق ذكره، ص 28 وما بعدها.
- 82- ناصر الدين سعيدوني و المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص 97.
- 83- محمد علي شهاب، السلوك الإنساني في التنظيم، دار الفكر العربي، الكويت، 1990، ص ص 194-195.
- عبد الحميد هنية، ص 153. 84
- 85- فاضل بيات، مرجع سبق ذكره، ص 566.
- 86- فاضل بيات، مرجع سبق ذكره، ص ص 568-572.
- أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من وزارة 87 الشؤون الثقافية ، تنفيذ الدار العربية للكتاب، ج2، تونس، 1999، ص 107.
- 88- HAEDO(FD), Histoire des rois d'Alger, Trad., de l'espagnol par Delmas de Grammont, éd, grand Alger liver, Alger 2004, p68.
- يوسف بنوجيت، قلعة بني عباس إبان القرن السادس عشر للميلاد، ترجمة سامية سعيد عمار، دار دحلب - للنشر، الجزائر، 2007، ص 148.
- من أهم مظاهر التفاوت في أوضاع كراغلة إيالة الجزائر درجة اندماجهم الكبير في بايلك الشرق مقارنة 89 بباقي مناطق الإيالة، وهو ما انعكس على مستوى الاستقرار الساسي والاجتماعي والتموقع الإداري والاقتصادي (تولي بعض الكراغلة منصب الباي)، في الوقت الذي عانى فيه كراغلة دار السلطان من التهميش الواضح نتيجة الصراع ضد الانكشارية.
- 90- عمر علي بن إسماعيل، إنهيار حكم الأسرة القرماتلية في ليبيا 1795-1835م، ط1، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 1966، ص 271.
- 91- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فرنسي عربي إنجليزي، مكتبة لبنان للنشر، بيروت، 1993، ص 410.
- أنظر كذلك : راوية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، ص 166.
- 92- جيل فيريول، مرجع سبق ذكره، ص 108-109.
- 93- بيتر بيرك، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- من أشهر منظري دور العامل الاقتصادي أو "التفسير الماركسي" في التنظيم الاجتماعي، الفيلسوف الألماني كارل ماركس (1818-1883) الذي أشار في كتابه رأس المال أن أي تساؤل عن التراتب الاجتماعي ومدى حضور الإنصاف فيه، ينبغي أن يحل مكانه تحليل الأنظمة الإنتاجية وذلك لأن الأفراد الذين يشتركون في نفس الموقف الاقتصادي أو يؤدون نفس عملية الإنتاج الاجتماعي يشكلون طبقة موضوعية بغض النظر عن عدم وعيهم بذلك في مرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعي ، فالنظام الإنتاجي الذي يفرز الثروة والقيم المضافة يتدخل بقوة في التأسيس للفروق الاجتماعية وبلورة تموقع مختلف الفئات. للمزيد أنظر :- محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 210-211.
- 94- المرجع نفسه، ص ص 205-208.
- 95- بيتر بيرك، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- 96- محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص 219.

- علي عبد الرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص ص 21-22.
- ⁹⁸- محمود فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1979، ص 65.
- ⁹⁹- محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 208-216.
- ¹⁰⁰- فاروق العدالي وسعد جمعة، الأنثروبولوجيا مدخل اجتماعي وثقافي، بل برينت للطباعة والتصوير، القاهرة، 2000، ص 283.
- ¹⁰¹- بيتر بيرك، مرجع سبق ذكره، ص 70.
- ¹⁰²- محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.
- ¹⁰³- ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب، مرجع سبق ذكره، ص 119.
- ¹⁰⁴- محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص 217.
- أحمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط1، المركز ¹⁰⁵ العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص ص 666-667.
- ¹⁰⁶- المرجع نفسه، ص 212.
- ¹⁰⁷- جوردن مارشال، مرجع سبق ذكره، ص 215.
- ¹⁰⁸- درس علماء الاجتماع ظاهرة الاندماج من عدة زوايا أهمها: من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي يعني النظر إلى " الإنسان كوحدة نفسية جسمية لاتتجزأ". وهناك الاندماج الفيزيولوجي الذي يعبر عنه بالتكامل العضوي، فهو تناسق نشاطات عدة أعضاء لتأدية عمل معين. أما الاندماج البسيكولوجي فيعبر عنه بالتجاذبات والتفاعلات والميول بين مختلف أعضاء مجموعة معينة، بحيث تبدو هذه المجموعة في تكاملها أو تناسقها " كوحدة نفسية جسمية لاتتجزأ". وأخيرا الاندماج الاجتماعي الذي يؤدي إلى تماثل وإتساق في الفكر والعمل بين المواطنين. للمزيد حول الموضوع راجع :
- نور الدين بلقاسم، الاندماج والاندماج المفهوم والدلالات والشروط الموضوعية، أعمال الندوة العلمية الدولية حول الاندماج والاندماج الرهانات والإستراتيجيات والمرجعيات، جامعة تونس، جمع وتنسيق عز الدين دخيل، بدون تاريخ ودار الطبع، ص 07.
- ¹⁰⁹-Mustapha Filali, Les Problèmes d'indégration posés par la sédentarisation des populations nomades et tribales, Revue tunisienne de sciences sociales, N°07, (1966),p112.
- ¹¹⁰ - للمزيد حول موضوع ظاهرة الاندماج الاجتماعي في بلاد المغرب راجع، محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص 140 وما بعدها.
- ¹¹¹- إميل دوركهايم، في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، المكتبة الشرقية، بيروت، 1982، ص 80.
- ¹¹²- Dominique Schnapper, Qu'est- ce que l'intégration?, Edition Gallimard, France,2007,p33.
- نور الدين بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 13.10¹
- إميل دوركهايم، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-83.83¹⁴
- ¹¹⁵-Cusson,M, «déviance »,1992-dans Alexandre Morin-intégration sociale et problèmes sociaux chez les Inuits du Nunavut, Université Laval, Québec, 2008, p78